الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في أنظمة سياسية مقارنة و حوكمة

بعنـــــوان :

التكامل الإقليمي العربي : معوقات العمل العربي المشترك

- دراسة حالة الاتحاد المغاربي -

إعـداد :

شنوفي نضال .

إشـراف:

د/ سعيد مصطفى

.

السنة الجامعية : 2016/2015.

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و الشكر له أن وفقني في

إخراج هذا العمل ، فلا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل و عظيم

الامتنان إلى أستاذي الفاضل « الدكتور اسعيد مصطفى »

الذي أشرف على هذه الرسالة و الذي كان نعم المشرف و الموجه فلك

مني فائق التقدير و الامتنان.

كما أشكر السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة ،و الذين ستكون

توجيهاتهم و ملاحظاتهم أثرا كبيرا في إثراء هذه الرسالة ، و الشكر

موصول لأعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة العلوم السياسية و العلاقات الدولية و إلى كل

الزملاء.

و آخر دعواتي الحمد لله رب العالمين.

شنوفي نضال .

مقدمـــــــــــــة :

يعد التكامل الإقليمي مدخلا حيويا للاعتماد الجماعي لمواجهة التحديات التي تعترض الدول و بين ابرز التجارب و محاولات التكامل و التكتل الإقليمي في العديد من قارات العالم على غرار أوربا و أمريكا اللاتينية و إفريقيا لقد ظهرت في شمال إفريقيا تجربة التكامل المغاربي و إنشاء اتحاد المغرب العربي الكبير منذ سنة 1989 في إطار جماعي تعاوني، و من هذا المنطلق برز الاتحاد المغاربي كأداة لتوحيد دول المنطقة التي نتقاسمها أقطارها ليس فقط المقومات التي تشكل الهوية من خلال التاريخ المشترك، الدين، اللغة ..... بل من اجل بناء مستقبل يحتم المصير المشترك بسبب الموقع الجيوستراتيجي الذي يتوسط العالم.

و على الرغم من اتفاقية المغرب العربي التي مر عليها أكثر من عقدين، إلى انه لحد الآن لا يوجد أي تنسيق مغاربي مشترك و لا في أي مجال حتى المجال الاقتصادي، و بقي الاتحاد في حالة جمود خلفته العديد من المعوقات التي تسببت في التعثر و تباعد توجهات دول الاتحاد الذي تأسس كمحاولة لإنشاء تنظيم إقليمي يعضد المصالح المشتركة للدول الأعضاء و ينظم علاقاتها الخارجية في إطار جماعي تعاوني.

- **أهمية الموضوع :**

بالنظر إلى دور التكامل المغاربي في مختلف المجالات فإن أهمية هذه الدراسة تكمن من خلال أهمية منطقة المغرب العربي خاصة الجزائر و المغرب باعتبارهما قطبي الاتحاد الرئيسيتين فبدونها لا يمكن قيام اتحاد المغرب العربي .

- **الأهداف من الموضوع :**

1- أهداف علمية :

- لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالموضوع .
- تحقيق اتحاد مغاربي عربي قوي و فعال ذو أسس مشتركة .

2- أهداف عملية :

- لمعرفة واقع تجربة اتحاد المغرب العربي و انجازاتها و محاولة الوقوف على التحديات الحقيقية التي تقف حجرة تعثر أمام التكامل المغاربي و إلى البحث عن السبل و الآليات التي تسهل على تفعيل اتحاد المغرب العربي .

3-أسباب و مبررات اختيار الموضوع :

4-يعود الاهتمام بهذا الموضوع لعدة أسباب منها الموضوعية الذاتية.

أ- المبررات الموضوعية :

- تنامي الحديث عن تجربة اتحاد المغرب العربي و مختلف التحديات التي تواجهه و سبل تفعيلها .

- عجز الكثير من دول المغرب العربي على تحقيق تكامل مغاربي خاصة و أن العوائق السياسية تقف أمامها .

ب-المبررات الذاتية :

- يتمثل الدافع الشخصي لمعالجة هذا الموضوع في نقص الدراسات في هذا المجال و كذلك هو محاولة إعطاء تحليل أو تشخيص لما هو موجود من تكامل و اتحاد في المغرب العربي .
- معرفة مدى مساهمة دول المغرب العربي في تحقيق التكامل المغاربي من خلال تفعيل آليات إستراتيجية من اجل الخروج به من حالة الجمود و التجزئة إلى حالة الديناميكية و الفاعلية .
- **الإشكالية :**

إن الحديث عن التكامل المغاربي يقودنا إلى وضع استراتيجيات لتفعيله و منه يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما آليات تفعيل الاتحاد المغاربي في ظل التحديات الراهنة ؟
- **التساؤلات الفرعية :**

1- كيف يتم تأسيس الاتحاد المغاربي ؟ و ما هي دواعي تشكيله ؟

2- ما هي العوامل التي حالت دون تحقيق الوحدة المغاربية و التكامل ؟

3- ما هي آفاق و مستقبل المغرب العربي ؟

- **حدود الإشكالية :**

- **الحدود المكانية** : تناولت هذه الدراسة على المستوى العالمي و المحلي لدول المغرب العربي كتكتل موحد .

- **الحدود الزمانية** : لم يتم تحديد فترة زمنية لهذه الدراسة لكن تم التركيز أكثر على السنوات الأخيرة و إعطاء التصورات و المستجدات .

- **الفرضيات :**

تمت صياغة الفرضيات التالية :

1- كان تأسيس الاتحاد المغاربي مواليا لتحولات حساسة في بناء الوحدة الوطنية هذا ما خلق تراجع و تدهور في المسار الوحدوي .

2- يتوقف نجاح التكامل المغاربي على تسوية النزاعات بين دول المغرب و أهمها الصحراء الغربية .

3- ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني و المغاربي عامل يؤدي الى ذوبان الكيانات المغاربية في هيئة وطنية موحدة .

4- استكمال البناء المؤسساتي لاتحاد يكون دائما و تنشيطها لعملية التكامل المغاربي خاصة الاقتصادي .

- **المناهج :**
- تحتاج كل دراسة علمية إلى إتباع عدة مناهج تسمح بالتقرب من الموضوع كما تساعد فهمه .
- تم استخدام المنهج التاريخي لسرد بعض الأحداث التاريخية و تطور بعض المصطلحات من خلال تتبع الأحداث و تحليلها .
- كما تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي تم من خلاله التوصل إلى معرفة دقيقة و تفصيلية عن الموضوع .
- كذلك استخدام منهج دراسة الحالة من خلال دراسة تجربة التكامل المغاربي العربي.
- كذلك تم استخدام المقترب المؤسسي : لشرح التأثير المتبادل بين الدول الأعضاء في التكتل المغاربي للوصول إلى تحقيق تكامل فعال.
- المقترب الوظيفي : لتحديد العلاقة بين دول الاتحاد المغاربي و انعكاساتها على هذا التكتل و إبراز أهم الأدوار و الوظائف التي يجب القيام بها.

- **الدراسات السابقة :**

من خلال الاستعانة بالمراجع التي لها أهمية حول موضوع التكامل و تجربة التكامل المغاربي و الجديد فيها هو محاولة إعطاء إستراتيجية شاملة لدول المغرب العربي من اجل النهوض بالتكامل المغاربي من حالة الجمود إلى حالة الفعالية و الحركية.

و من الدراسات التي تتوافق مع دراستنا نجد دراسة للباحثة " بخوش صبيحة " بعنوان الاتحاد المغاربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية، كما تناولنا البحث الذي أنجزته رقية بلقاسمي التي ناقشت سنة 2011 بكلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة، مذكرة لنيل درجة الماجستير تخصص دراسات مغاربية بعنوان " التكامل الإقليمي المغاربي : دراسة في التحديات و الأفاق المستقبلية ". حيث عالجت ابرز المعوقات التي كان لها الوقع في اتساع الهوة بين دول الاتحاد المغاربي و سبل تفعيله من خلال الرؤى الاستشرافية .

- **تقسيم الدراسة :**

- لدراسة هذا الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة فصول بعد التقديم له و تم التطرق إلى:

- **الفصل الأول :** الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة .
- **المبحث الأول :** المقاربات النظرية لمفهوم التكامل .
- **المطلب الأول :** مفهوم التكامل و مقوماته .
- **المطلب الثاني :** التكامل الإقليمي و مراحله .

- **المبحث الثاني** : تجربة التكامل الإقليمي المغاربي .
- **المطلب الأول** : الإطار الجغرافي و البعد التاريخي لمشروع التكامل المغاربي .
- **المطلب الثاني** : البناء المؤسساتي للاتحاد المغاربي .
- **المطلب الثالث** : دواعي تشكيل الاتحاد المغاربي .
- **الفصل الثاني** : معوقات التكامل و العمل المغاربي المشترك .
- **المبحث الأول** : المعوقات الداخلية .
- **المطلب الأول** : المعوقات السياسية .
- **المطلب الثاني** : المعوقات القانونية التنظيمية .
- **المطلب الثالث** : المعوقات الاقتصادية .
- **المبحث الثاني** : المعوقات الخارجية .
- **المطلب الأول** : الشراكة الاورو متوسطية .
- **المطلب الثاني** : السوق الأمريكية المغاربية .
- **المطلب الثالث** : انعكاسات مسار السلام العربي الإسرائيلي .
- **الفصل الثالث** : مداخل تفعيل العملية التكاملية .
- **المطلب الأول** : المدخل السياسي .
- **المطلب الثاني** : المدخل الاقتصادي .
- **المطلب الثالث** : المدخل القانوني .

- **المبحث الثاني** : رؤية استشرافية للإتحاد المغاربي .
- **المطلب الأول** : سيناريو الجمود و المزيد من التجزئة .
- **المطلب الثاني** : سيناريو تفعيل الاتحاد المغاربي من خلال استراتيجيات بديلة.
- **المطلب الثالث** : سيناريو حل الاتحاد المغاربي و استبداله بتوجهات أخرى .
- **الخاتمـــــة** :

و من خلالها نصل إلى خلاصة كل ما تم التطرق اليه و باختصار و طرح نتائج هذه الدراسة مع بعض الاقتراحات و الآليات المناسبة لتفعيل تجربة التكامل المغاربي كتكتل اقليمي موحد .

- **الصعوبات** :

هناك مجموعة من الصعوبات إذ أن أي بحث علمي لا يخلو من الصعوبات و من بين هذه الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا الموضوع تتعلق بقلة المراجع خاصة التي تتناول الرؤى الاستشراقية الخاصة بتجربة التكامل المغاربي فأغلب الدراسات كانت تتكلم عن التكتل الإقليمي المغاربي و مزاياه فقط، لكن على الرغم من ذلك إلا انه تم انجاز هذا الموضوع بالطريقة العلمية المتبعة .

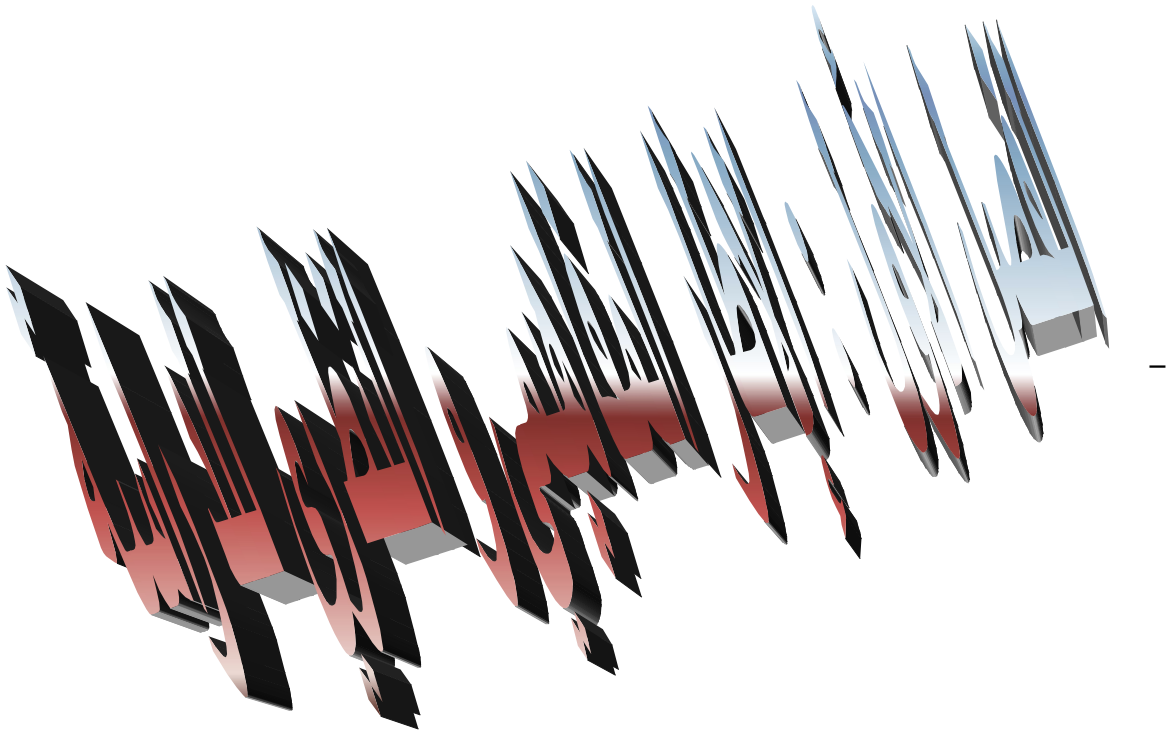

قبل ان نتعمق في حيثيات الموضوع فان ادبيات الدراسة الاكاديمية العلمية تتطلب ان نتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي و النظري للظاهرة المدروسة ظاهرة التكامل ، و قد قسم هذا الفصل الى مبحثين تضمن المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتكامل من خلال المقاربات النظرية لمفهوم التكامل وقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب ، في المطلب الأول تم التطرق إلى مفهوم التكامل و مقوماته ، وتضمن المطلب الثاني النظريات المفسرة للتكامل أما المطلب الثالث فسنتناول التكامل الإقليمي و مراحله ،وننتقل في المبحث الثاني الى تجربة التكامل الإقليمي المغاربي من خلال ثلاث مطالب يتضمن الأول الإطار الجغرافي و البعد التاريخي لمشروع التكامل المغاربي و الثاني البناء المؤسساتي للاتحاد المغاربي أما في الثالث سنبين دواعي تشكيل الاتحاد المغاربي ،على اعتباره جاء كرد فعلي للبيئة الدولية والتي تتميز بعودة المؤسسات و المجتمعات الاقتصادية .

- الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة.

- المبحث الأول : المقاربات النظرية لمفهوم التكامل .

يعتمد التكامل بين مجموعة عن الدول على مدى توافر مقومات أساسية لدى كل دولة من دول العالم و ذلك بمراعاة الشروط الضرورية للتعاون المتكامل، و تبادل المنافع بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية بالإضافة إلى توافر الإرادة الجماعية لدى القيادات السياسية في اتخاذ القرارات الضرورية لتجسيد المعنى الفعلي للتكامل .

-المطلب الأول : مفهوم التكامل و مقوماته .

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين خاصة العرب منهم، يستخدمون كلمة " **تكامل** " كمرادف لكلمة " اندماج " على الرغم إن الثانية أعمق.

و مرحلة متقدمة من الأولى و يترجمون كلمة "integration" باللغة الأجنبية التي هي للمرادفين السابقين على الرغم من أن المصطلح الأول يقابله باللغة الفرنسية "complementarities" بينما المصطلح الثاني يقابله "integration" أما أرنست هاس "E,HAAS" فقد عرف التكامل على انه مسار أو عملية "PROCESS" بمقتضاها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل دائما و أهدافها ونشاطاتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية إلى مركز أو وحدة أوسعو اشمل و التي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية.[1]

و يرى الدكتور " عبد الغني عماد " فيعتبر أن التكامل هو " جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي و الإداري بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية.

– و استنادا لما عرف به " ماس" التكامل، فقد جاءت دراسة عن السوق الأوروبية المشتركة للكتاب "ليون ليندبرغ" . حيث عرف التكامل على انه:

1– العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض أو تسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة. [2]

2– أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد.

---

[1] هشام صاغور، **دور النخبة السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية–الواقع و الرهانات**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 52.

[2] هشام صاغور، **المرجع السابق**، ص ص 54، 56.

– و يذهب " فيلب جاكوب" "PHILIP JACOP" إلى أن التكامل السياسي يشكل إحساسا بالجماعة بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد وهو يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يشعرون بذاتية خاصة بهم[1].

– أما " جون غالتتك " فيعرف التكامل بأنه : العملية التي يشكل فيها طرفان أو أكثر طرفا واحدا عندما تنتهي عملية التشكيل تكون أمام حالة تكامل، و بالمقابل اذا انقسم طرف إلى طرفين أو أكثر فإننا عند انتهاء حالة الانقسام تكون أمام حالة تفكك أو انحلال.

– أما " مورتن كايلات" "M.Kaplan" يرى انه الطريقة التي تمكن الأنظمة المختلفة من تحقيق أهدافها و مصالحها المشتركة.

– أما موسوعة العلوم الاجتماعية تشرح التكامل على انه : عبارة عن نتائج لمحاولات تراكمية من اجل تغيير طبيعة العلاقات التي تربط الوحدات السياسية على المستوى الدولي بحيث تقبل بإقامة الأجهزة مركزية و تسلم لها جزء من سيادتها.

– و بناءا لما ذكر من قبل، يمكننا تعريف التكامل كما يلي :

– العملية التي تتضمن تحويل الولاءات و النشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة و مختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة.

– إن عملية التكامل تستلزم توفر أربعة شروط أساسية هي :

1– يكون الوحدات السياسية بالتنازل عن جزء من سيادتها لصالح الأجهزة المركزية .

2– عمل هذه الأجهزة المركزية يجب أن يكون واضحا للجميع و تعمل في شفافية حتى لا يستغل ذلك من طرف بعض الأعضاء .

---

[1] يوسف حلياوي، " **مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية الخارجية و التكامل الاقتصادي العربي" المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 98، د.ت.ن، 1987، ص 272.

3- أن تلتزم الأطراف المتكاملة باحترام التزاماتها و تقوم بكل ما هو منوط بها و تعمل على تجسيد الصالح العام.

4- هذه الأجهزة و المؤسسات الفوق قومية تكون مرنة قابلة للتوسع و الانتشار لكي تنمو وتتوسع لتشمل جميع المجالات .

- التفرقة بين التكامل و بعض المفاهيم المشابهة له .

- اذا كان التكامل هو عبارة عن مسار من اجل توحيد سياسات الدول في كافة المجالات، عن طريق تكوين آلة مؤسساتية مشتركة تنتقل إليها صلاحية اتخاذ القرارات و ذلك من اجل الوصول إلى تحقيق وحدة شاملة تنصهر فيها الولاءات الوطنية، فانه يختلف عن المصطحات الشبيهة للتكامل في الشكل و المحتوى.[1]

أ- **التحالف :** هو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر لمواجهة خطر أو أخطار مشتركة، أو لتحقيق أغراض معينة .

ب- التنسيق : هو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للدول عن طريق عملية اتصالات و مشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي و هذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية لهذه الدول.[2]

ج- الجهوية : يرتبط برقعة جغرافية معينة و يمكن أن تكون عبارة عن حل وسط و منتصف الطريق بين الحكومة للعالمية و الدولة الوطنية المستقلة .

د- التعاون : عبارة عن محاولة لتقريب سياسات أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي كما هو الحال بالنسبة للتكامل حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي.[3]

---

[1] بوقارة حسين، **التكامل في العلاقات الدولية** الجزائر، مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، 2008،ص 12.

[2] هشام صاغور، **المرجع السابق** ، ص ص 57، 58 .

[3] بوقارة حسين، **المرجع السابق**، ص 13 .

هـ- التعاون الاقتصادي : هو محاولة لترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي بطريقة لا تؤدي إلى بناء مؤسسي، فالغرض هو تحقيق اتفاق في الميدان الاقتصادي.[1]

- ثانيا : مقومات التكامل : هناك مجموعة من المقومات يمكن إبرازها فيما يلي :

1- الجوار الجغرافي : يعتبر أساس التعاون و التكامل هو دافع تاريخي طبيعي وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق و التبادلات الاقتصادية.

2- التجانس الاجتماعي : يقصد به التقارب و التشابه في القيم الاجتماعية مما يساعد على خلق التصورات فوق القومية، و التجانس الاجتماعي يمكن أن يمتد حتى إلى الثقافة السياسية و إلى إيديولوجيات مجتمعات التكامل كخصائص وحدة " اللغة، التاريخ، التراب، الدين . بالإضافة إلى التجانس في الهوية و في الأهداف السياسة الخارجية.

1- تشابه القيم : هو تقاسم أو اشتراك صناع القرار و القائمين على التكامل في معتقدات و نظم قيمية " Belief system".

2- المصلحة المشتركة : تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل و متوازن و عدم استحواذ أطراف يعينها على المكاسب دون الأطراف الأخرى.

3- العلاقات التاريخية الودية : إن وجود علاقات تاريخية جيدة، توفر نوع من التبادل و يشمل الكثير من تحقيق العملية التكاملية بين الدول.

4- التكاليف المرتبطة بعملية التكامل : إن عملية التكامل جانب مرتبط بتحقيق مصلحة وفائدة جميع الدول المعنية فإنما كذلك تنطوي على جانب التكاليف و لنجاح عملية التكامل آن تكون تكاليفه اقل نسبيا من فوائده و أرباحه .[2]

---

[1] هشام صاغور، **المرجع السابق**، ص 59.

[2] هشام صاغور، المرجع السابق، ص 60.

1- التأثير الخارجي : كان هذا العامل إلى وقت قريب مهمش من قبل دعاة التجارب التكاملية الجهوية، و للتأثير الخارجي جانبين رئيسيين:

- **الجانب الأول :** يتمثل في عدم معارضة الدول للقوى الكبرى على الساحة الدولية، خاصة تلك التي لها تأثير على دول التكامل (الو.م.أ، السوق الأوروبية المشتركة).

- **أما الجانب الثاني :** فيتمثل في وجود خطر مشترك على دول التكامل (الخطر الشيوعي على دول السوق الأوروبية المشتركة) فهذا الخطر كان من بين المبررات التي دفعت إلى تكوين هذه التجربة التكاملية [1].

- **المطلب الثاني : النظريات المفسرة للتكامل .**

إن عملية توحيد الدول و الكيانات و الوحدات السياسية الوطنية مرت بعدة محطات تاريخية و بالتالي سنتطرق إلى هذه النظريات على النحو التالي :

- **أولا : المدرسة الدستورية .**

-لقد سعت المدرسة الدستورية إلى الاهتمام بالظاهرة التكاملية على أساس المنهج الدستوري دون مراعاة الجوانب الأخرى، و ترتكز هذه النظرية على الأسس التالية :

أ- **توافر الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة :** تفرض هذه المدرسة بأن التوجه نحو التكامل يتم انطلاقا من رغبة القيادات السياسية في ذلك، سواء كانت فدرالية او كونفدرالية، و ينتج عن ذلك قبول هذه القيادات بمبدأ التنازل عن السلطة و مبدأ المشاركة في السلطة إذ يشترط المنهج الفدرالي و الكنفدرالي إلى ضرورة تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لأجهزة الاتحاد الجديد.[2]

---

[1] بوقارة حسين، **المرجع السابق**، ص 19.

[2] هشام صاغور، **المرجع السابق**، ص 64.

ب- القبول بالمشاركة في السلطة : يمكن للدول أن تتنازل طوعا عن بعض سلطانها لصالح السلطة المركزية الاتحادية، و تقبل هذه الأخيرة المشاركة في إدارة الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.[1]

ج- عقلانية السلطة : يقصد بها أن تقوم السلطات الحاكمة في الوحدات السياسية الأعضاء، باختيار قراراتها بناء على عملية حسابية دقيقة حول الجوانب السلبية و الايجابية لعملية التكامل.

- **يسود المدرسة الدستورية تياران رئيسيان :الفيدر الية و الكونفدرالية .**

1- **التيار الكونفدرالي :** تنطلق هذه النظرية من ضرورة بناء التكامل و تحقيق الوحدة بين الدول انطلاقا من المستوى السياسي، بحيث يصبح العامل السياسي متغيرا مستقلا ترتبط به باقي المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تدخل في عملية التكامل.[2]

و تعني الكونفدرالية بعدد من الدول داخل اتحاد واحد، و هذا بالإبقاء على نظامها الداخلي مستقلا و الإبقاء على الاستقلالية في المجال الخارجي كذلك و الشئ المهم الذي يجمعهم هو وجود اتفاق مشترك.

و يتم بناء هذا الاتجاه في هذا المجال لعدة أمور :

- حل الخلافات بالطرق السلمية.
- ضمان الدفاع المشترك ضد الأخطار الخارجية و هذا بواسطة التعاون العسكري و الدبلوماسي .
- شعور كل طرف من الأطراف المشكلة الاتحاد بحاجة لبعضها البعض، لاسيما في حالة الأزمات.[3]

---

[1] ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، الرباط، دار الكتاب العربي، 1985، ص 283.

[2] بوقارة حسين، **المرجع السابق**، ص 33.

[3] ناصف يوسف حتى، **المرجع نفسه** ، ص 282.

2- التيار الفدرالي : إن الفيدرالية أحد أهم أشكال الدول و الكيانات المركبة في العصر الحديث، حيث تقوم على الاندماج الدستوري شبه الكامل بين الوحدات و الأعضاء في العملية.[1]

و من هذا المنطلق يعرفها " قاموس علم الاجتماع " بأنها : " نظام يربط بين الجماعات أو المدن أو الجهات أو الدول بموجب اتفاقيات مشتركة تسمح بمزاولة تحقيق مشترك للأهداف السياسية و الاقتصادية أو العقائدية .

و يهدف هذا الاتحاد إلى تذويب سياسة الدول المندمجة في سياسة واحدة و لكن ضمن روابط دستورية تختلف باختلاف درجة التنظيم الفيدرالي فالفيدرالية عبارة عن اتحاد بين دولتين أو أكثر، يكون أساسه دستور مكتوب يحدد شكل و طبيعة هذا الاتحاد.

و هناك من يرى أن هدف الاتحاد الفدرالي يكمن أساسا في تحقيق الوحدة عن طريق جمع مختلف الأطراف المعنية، ليصبحوا في الأخير دولة واحدة قوية على جميع المستويات و لها مكانة مرموقة على المستوى الدولي.

و من هنا يمكن إيجاز أهداف الفدرالية فيما يلي ك :

- توسيع مجال الحرية لتشمل الاعتراف بالأطراف الأخرى داخل المجتمع سواء كافرا داو جماعات و العمل على توسيع مجال الاتحاد أو المجتمع.
- احترام الآخرين و شخصيتهم الوطنية و العمل على ترقية ذلك بأداءات قانونية و تنظيمية .
- التنوع الطبيعي للمجتمع و القبول به و العمل على ترقيته .
- الحفاظ على الاستقلالية في إطار عمل وحدوي تكاملي .
- تقسيم السلطة بصورة متوازنة بين مختلف الأجهزة و على جميع المستويات بحيث تمنح احتكار القوة .

---

[1] هشام صاغور، **المرجع السابق**، ص 64.

- **الفرق بين الفدرالية و الكونفدرالية :**

رغم أن كل من الفدرالية و الكنفدرالية يشكلان ما يسمى بالمدرسة الدستورية للتكامل، فإنهما يختلفان من حيث الشكل و المضمون و تتجلى هذه الاختلافات في المجالات التالية :

1- إن الفدرالية تقوم على أساس دستوري ملزم لكل أطراف الاتحاد الفدرالي كما يحدد اختصاصات كل من الأجهزة المركزية و اختصاصات الدول الأعضاء أماالاتحاد الكونفدر الي يقوم على أساس معاهدة مبرمة بين الدول الأعضاء تهتم أساسا بتكوين بعض الأجهزة المشتركة .

2- في النظام الفدرالي تنصهر سيادات الدول الأعضاء في سيادة واحدة و هي سيادة الشخص القانوني الدولي الجديد، و بالتالي العلاقات بين الدول الأعضاء تتحول من علاقات بين أشخاص القانون الدولي إلى علاقات بين أشخاص القانون الداخلي، بينما في النظام الكونفدرالي تحافظ الدول الأعضاء على سيادتها و استقلالها، و لا تؤدي معاهدة إنشاء الاتحاد الكونفدرالي إلى تكوين شخص قانوني دولي جديد .

3- في النظام الفيدرالي هناك مبدأ المشاركة الذي يؤدي إلى إنشاء برلمان فدراليين بينما النظام الكونفدرالي لا يوجد برلمان مركزي و إنما توجد تلك الأجهزة التي أنشأتها معاهدة الاتحاد و التي يكون التمثيل فيها للحكومات و الدول و ليس للأشخاص .

4-في النظام الفيدرالي يحتوي على محكمة فدرالية عليا تهتم بالنظر في كل النز اعات، بينما في النظام الكونفدرالي النظر في الخلافات التي يطرحها تطبيق المعاهدة يعود إلى الدول الأعضاء .و أي خلاف بين الدول في هذا المجال يمكن أن يؤدي إلى انسحابها لأن معاهدة الإنشاء يتيح ذلك .[1]

[1] بوقارة حسين، **المرجع السابق**، ص 42.

5- في النظام الفيدرالي يكتسب المواطنون مواطنة جديدة و هي مواطنة الاتحاد الفدرالي، بينما يحتفظ مواطنوا الاتحاد الكونفدرالي بمواطنة دولتهم الأصلية لأنه لا يؤدي إلى تكوين كيان قانوني جديد.

- ثانيا : النظرية الوظيفية الأصلية .

لقد كان للظروف التي سادت بين الحربين العالميتين تأثير كبير على التنظيم في العلاقات الدولية، المر الذي دفع ببعض المنظرين في هذا المجال إلى محاولة البحث عن أسس و مرتكزات جديدة لإقامة نظام للسلم الدولي و في هذا السياق ظهرت المدرسة الوظيفية بزعامة " **دافيد متراني** " فالوظيفيون الانتقائيون **"Eclictic Functionalist "** و هم الاتجاه السائد في العلوم السياسية تدور تساؤلاتهم حول الوظيفية التي يؤديها حزب سياسي أو منظمة دولية أو مسؤول سياسي .[1]

- و يمكن اختيار بعض التعاريف لمفهوم الوظيفية أهمها ما يلي :

- يعرف " **هوراس كالن** " " **kallen Horace** " . إن المعاني المحددة للوظيفية تتمثل في الانتقال و الأنماط الديناميكية و العمليات و النمو و الامتداد و الانبثاق .

- و هناك من يقول أن مصطلح وظيفة " **Function** " . له معاني متعددة ففي بعض الأحيان يستخدم بمعنى رياضي، و هذا المعنى يشير إلى أن المقدار المهم لمتغير ما، هو الذي يقدمه الجزء إلى الكل، و هذا المعنى استخدمه الكثير، و نحن نستخدم كلمة " وظيفية " بهذا المعنى و نقول : إن وظيفة الحكومة هي ضمان سلامة النظام القائم في المجتمع .[2]

---

[1] هشام صاغور، **المرجع السابق** ، ص 77.

[2] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت، دار أمواج للنشر و التوزيع، 2003، ص 105.

– أما تعريف مصطلح التكامل الوظيفي "**Functional Integration** " الذي يعني تحقيق التكامل بين الدول اقتصاديا أو اجتماعيا أو زيادة درجة التعاون بين الدولة لتخطي الإقليمية – المنطقة الجغرافية المحددة – نحو العالمين. لذلك فإن نظرية التكامل الوظيفي تقوم على إيجاد نمط من العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين الدول لتفادي الحرب و النزاع، و ذلك بتعزيز التعاون الذي يخدم مصالح هذه الدول .

– مرتكزات النظرية الوظيفية :

يؤكد " دافيد ميتواني " إن المنهج الوظيفي يهدف إلى ربط فكرة السلطة بوظيفة معينة و يمكن تلخيص مرتكزات النظرية الوظيفية فيما يلي :

– يذهب الوظيفيون إلى ضرورة تحويل الاهتمام الدولي من القضايا السياسية إلىالقضايا الفنية و التي تقوم أساسا على المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية للبشرية كلها .

– تركز النظرية الوظيفية على مبدأ التعاون الذي يبدأ من جوانب السياسة الدنيا المتمثلة في المسائل الاقتصادية و التقنية و الاجتماعية و الفنية.

– يؤكد الوظيفيون الأصليون إن أساس مشكلة السيادة لا يمكن إن ينتقل من الدولة القومية إلى مؤسسات دولية عن طريق الوثائق الدبلوماسية بل يجب إن يتم ذلك من خلال الوظيفة و يتم ذلك بواسطة تحويل الاختصاصات من الدولة القومية إلى الجهاز الدولي.

– إقامة مجتمع مسالم و هذا عن طريق التعاون و ليس عبر توقيع اتفاقيات و إنشاء مواثيق، لأنه يقتل هذا التعاون سوف يخلق شبكة مكثفة من المصالح و النشاطات و الاهتمامات المتداخلة و المتشابكة مع وحدات الظاهرة التكاملية .[1]

[1] هشام صاغور، **المرجع السابق**، ص 81.

- منهج الوظيفية الأصلية :

يقوم المنهج الوظيفي للتكامل و الاندماج الدولي على مبدأ التعميم و الانتشار " **Ramification** ". الذي يقتضي أن يبدأ التعاون الوظيفي الدولي في حقل معين يؤدي إلى خلق مجالات أخرى لهذا التعاون. إذ أن انتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي إلى تمكن هذا التعاون من تجاوز ضرورة التعاون السياسي لإقامة التكامل حيث إن التكامل الاقتصادي الفني هو الذي يدعم أسس الاتفاق السياسي حتى و إن لم يجعل منه أمرا ضروريا .

- ثالثا : النظرية الوظيفية الجديدة .

لقد برز طرح الوظيفية الجديدة مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي و تزامن مع ظهور التجربة التكاملية الأوروبية .

- " **ارنست هاس** " اسما علميا معدلا لنظرية " **دفيد ميثراني** " في الوظيفية و قد افترضت وظيفة "هاس" أن المصالح الذاتية الاقتصادية تمتلك أهمية أكثر من التعهدات السياسية .

- فقد حافظ الوظيفيون الجدد على الركائز الأساسية للطرح الوظيفي مثل ضرورة الارتكاز على الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية للأفراد و اعتماد المرحلية لتحقيق التكامل.

1- " **كارل دويتش** " **"k.deutch"** : هو من الذين ساهموا في تطوير التكامل الجهوي **"Regional integration"** . خاصة في تركيزه على التجربة التكاملية التي تمت في أوربا الغربية و تجلت مساهمته في تطوير نظرية الاتصالات الاجتماعية **" Communication Social "** ويعتقد " **دويتش** " إن تكتيف وتيرة التبادلات و الاتصالات يزيد من حظوظ نجاح عملية التكامل .[1]

[1] هشام صاغور، **المرجع السابق**، ص 96.

و يعتبر منهج الوظيفية الجديدة، منهج إلي و مرحلي في أن واحد .

بحيث أن البداية التي يجب أن تكون بالضرورة في المجال الاقتصادي و التي سوف تؤدي أليا اذا توفرت الشروط الضرورية إلى الانتقال إلى مجالات أخرى إلى أن تصل العملية التكاملية إلى قمتها و يعتبر الانتشار **" spllover"**. المحرك الرئيسي لعملية التكامل و الاندماج حسب منهج للوظيفة الجديدة.[1]

– و يرى كل من " هاس" و " دويتش " إن الانتشار هو المؤشر الرئيسي الذي يسمح لأي تجربة تكاملية من الوصول إلى مرحلة الإقلاع "Take Off" و هي النقطة التي تصل فيها مسار التكامل إلى تحقيق الشروط الضرورية التي تسمح له بالمواصلة دون التدخل من البيئة الخارجية .

– المطلب الثالث : التكامل الإقليمي و مراحله .

تعتبر ظاهرة التكامل الدولي الإقليمي من ابرز الظواهر التي تنال اهتمام المتخصصين في مجال العلاقات الدولية على مدى فترات زمنية مختلفة.

فكلما ظهرت الحاجة من عدم التوازن في الحجم الجغرافي في عدد السكان و في كمية الموارد ومستوى التقنية بين الدول، كلما طرح موضوع التكامل باعتباره احد الحلول المناسبة لإشكالية عجز الدولة عن الوظائف الأساسية لها و القيام بها.

فإذا كان التكامل الإقليمي يعنى في أسمى صوره التكامل السياسي أي " الوحدة "، فإن التكامل الاقتصادي يعتبر بذلك مرحلة من مراحل ذلك التكامل .[2]

---

[1] بوقارة حسين، **مرجع سابق**، ص 77.

[2] هشام صاغور، **المرجع السابق**، ص 162.

و ما دامت هذه الدراسة تدور حول سعي دول المغرب العربي إلى إقامة التكامل الاقتصادي حتىوإن كان في ابسط صوره، فهذا يؤدي حتما إلىدراسة ماهية التكامل الاقتصادي و كذا مزاياه و مراحله.

تعرف الموسوعة السياسية التكامل الاقتصادي على انه :

" ملائمة بين عناصر متوفرة عند احد الأجزاء كالقوى البشرية و المهارات و السوق الواسعة، بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من اجل العملية الصناعية و التنموية، فهو اتجاه المشاريع الاقتصادية نحو تكبير حجمها للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ".

أما "**بالاسا** " فيعرف التكامل الاقتصادي على انه : " التكامل الاقتصادي يتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية (دولتين أو أكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها و إزالة مظاهر التميز القائمة فيما بين هذه الوحدات و تكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة ".

من خلال ما سبق نستنتج أن التكامل الاقتصادي يعني القضاء التدريجي على الحواجز بين عدد من الدول وصولا إلى إقامة فضاء اقتصادي متجانس يعود بالفائدة على حل الأطراف و بغض النظر عن كيفية تعريف التكامل الاقتصادي فإن مختلف المؤلفين الذين عالجوه يؤكدون على تأثيراته الملائمة على الإنتاج و الاستهلاك و على تحسين ..... و بصورة عامة على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .[1]

[1] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية**، 1989-2007،عمان، دار الحامد للنشر و التوزيع،2011م، ص 62.

1- مراحل التكامل الإقليمي : من اجل الوصول إلى أعلي مرحلة و هي الاندماج يجب المرور بخمس مراحل حددها " بالاسا " كما يلي :

- **مرحلة التبادل الحر :** خلال هذه المرحلة تلغى الرسوم الجمركية و القيود الكمية على السلع بين الدول الأعضاء المشاركة مع احتفاظ كل دولة بقيودها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء، و هذه المرحلة تسبقها مرحلة الافضليات الجمركية التي تشكل المستوى الأول لاندماج الأسواق بحيث تلجأ الدول المتعاونة إلى تخفيض تعريفاتها الجمركية في علاقاتها التجارية البينية .

- **مرحلة الاتحاد الجمركي :** تأتي هذه المرحلة في وقت يتم فيه تجاوز درجة التبادل الحر ذات الطبيعة الداخلية بحيث يتم إجراء " خارجي " يتجلى في إن الأقطار في طريق الاندماج تمر من مرحلة التبادل الحر إلى وضع تعريفة جمركية موحدة إزاء باقي دول العالم .

- **مرحلة السوق المشتركة :** هذه المرحلة تستهدف تجاوز الطبيعة التجارية للمرحلتين الأولى و الثانية و هكذا فحرية الانتقال التي تمت في ظل الاتحاد الجمركي لن تطبق هنا على البضائع فقط، بل كذلك على عوامل الإنتاج.

- هذا الانتقال التام للعوامل مضاف إلى انتقال البضائع في إطار الاتحاد الجمركي سيعطي السوق المشتركة، و هي وحدة جمركية يتم فيها تحوير حركة عناصر الإنتاج .[1]

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 63.

1- مرحلة الوحدة الاقتصادية : هنا تزول القيود الجمركية و تبدأ عملية انتقال البضائع و عوامل الإنتاج إضافة إلى تحقيق درجة من توحيد و تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية و ذلك للقضاء على التمييز الذي يرجع إلى الاختلاف في تلك السياسات الاقتصادية الوطنية و ذلك للقضاء على التمييز الذي يرجع إلى الاختلاف في تلك السياسات بحيث تشكل مرحلة متقدمة من اندماج الأسواق، و تتحقق الوحدة الاقتصادية عندما يتم توحيد نقدي بين الدول الأعضاء أي عندما تستعمل هذه الأقطار عملة واحدة تتقاسم مسؤولية تسييرها .

2- مرحلة الاندماج التام : و تعتبر اعلي المراحل، إذ انه إضافة إلى التحرير الكامل لحركات السلع و عوامل الإنتاج بين الأقطار الأطراف تتضمن هذه المرحلة كذلك توحيد السياسات الاقتصادية والمالية و النقدية و الضرائب الاجتماعية بين الدول المندمجة، كما تتضمن كذلك إقامة سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء .

إن هذا التنسيق الذي خطه "بالاسا " يدل على أن هناك تطورا مستمرا تبعا للإجراءات المقررة، غير أن هناك من يرى أن هذه المراحل تبقى قابلة للنقاش لأن الممارسة دلت على أنها لم تتم دائما حسب النظام المشار إليه، إضافة إلى أن هذه المراحل ليست منفصلة عن بعضها البعض . فقد تبدأ مرحلة التكامل بإنشاء سوق مشتركة تعمل على تحقيق هذه المراحل حسب فترات زمنية و في نفس الوقت تجمع بين مرحلة أو أكثر خلال نفس الفترة، كما قد تضمن مرحلة إنشاء السوق ابتداء وجود سلطة عليا تكون لقراراتها صفة .... للأطراف ذات العلاقة.[1]

[1] صبيحة بخوش، **المرجع نفسه**، ص 63.

- المبحث الثاني : تجربة التكامل الإقليمي المغاربي .

شهد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية موجة من الترتيبات الإقليمية في مختلف بقاع العالم فكان المغرب و الوطن العربي من السباقين إليها و سيتضح هذا من خلال المطالب التالية :

- المطلب الأول : الإطار الجغرافي و البعد التاريخي لمشروع التكامل المغاربي :

1- التسمية : عرفت منطقة المغرب العربي في بعدها و عمقها الحضاري و التاريخي تعدد تسمياتها، فمن كان يأتي من الشمال مثل الرومان و الأوربيين يسميها " شمال إفريقيا ". مع أن هذه التسمية تستدعي إدخال مصر ضمن المجموعة، و من كان يأتي من الشرق مثل العرب و الأتراك كان يستعمل كل من " غرب أو مغرب " و يدخل بالطبع الأندلس و غرب إفريقيا، أما المصريون القدامى فقد أطلقوا عليها اسم " أمانتي " أي عروس المغرب، و أطلق عليها أحيانا بلاد الامازيغ أي " الوطن الحر "، و بلاد البربر، و المور و المغرب الإسلامي.

و مهما تنوعت التسميات و اختلفت فان التسمية التي اسندت كثيرا إلى منطقة المغرب العربي هي "المغرب" و هو مصطلح لغوي قصد به الكتاب العربي الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، أما في الاصطلاح أو المعنى المتعارف فهي الأقاليم الواقعة غرب مصر و التي تشمل شمال القارة الإفريقية من طرابلس إلى المحيط الأطلسي، و يرى البعض بأنه – ربما- اصطلاح ..... ظروف الفتح .

- مثلما استعملت كلمة الشرق الأوسط أثناء ح ع 2، حيث أن المسلمين وجدوا أنفسهم أمام أسماء غريبة يصعب استيعابها فأرادوا الاستعاضة عنها بتسميات سهلة أو لعله نوع من التسمية غريبة يصعب استيعابها فأرادوا الاستعاضة عنها بتسميات سهلة .[1]

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 75.

أو لعله نوع من التسمية المبهمة استعملها العرب كدليل على جعلهم لهذه المنطقة.

1- الموقع و التضاريس : بمكوناته الخمسة (ليبيا – تونس – الجزائر–المغرب–موريتانيا) .فان المغرب العربي يمتد من الشرق 42 طولا بين خطي طول 17 غربا (الساحل الأطلسي لموريتانيا) و 25 شرقا (الحدود الليبية المصرية). و من الجنوب إلى الشمال على 19 عرضا أي بين خطي العرض 15 شمالا (حدود الجزائر الصحراوية مع مالي) و 37 شمال بنزرت، و يغطي مساحة تقدر ب 5,783,961كلم^2 موزعة كالتالي :

- الجزائر : 2,381,741 كلم .
- ليبيا : 1,759,546 .
- موريطانيا : 1,632,455 .
- المغرب : 446,550 .
- تونس : 163,610 .

و يبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي 7000 كلم موزعة كالأتي :

الجزائر : 1200 كلم , تونس : 1300 كلم , المغرب 1835 كلم, ليبيا:1770 كلم, و موريتانيا : 754 كلم .

و بهذه المساحة فهو يشكل 19% من مساحة إفريقيا 4,439 % من مساحة اليابسة و 42% من مساحة الوطن العربي و تشكل الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة المغرب العربي .

يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط، جنوبا مالي و النيجر و تشاد و السنغال و غربا المحيط الأطلسي، و شرقا مصر .[1]

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص ص 75، 76.

تتشكل منطقة المغرب العربي منطقة أو كتلة جغرافية موحدة متناسقة ذات خصائص مماثلة لا يوجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، و تتخللها الأقاليم الجغرافية عرضا.

– و قد يسرت هذه الأقاليم سبل التواصل بين أقطارها و عززت عبر العصور عوامل التبادل من أقصى المغرب إلى أقصاه عبر سلسلة من المسالك السهلة تمتد من ليبيا إلى تونس عبر ممرات شية إلى هضاب وهران و من ممر تازة إلى الأطلسي.

– أما من حيث التضاريس فبلدان المغرب العربي تكتسي مميزات متجانسة، و تمتلك هذه البلدان في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف، وواجهة بحرية لها ساحل على المتوسط بقدر حوالي 4200 كلم و أخر على الأطلسي بحوالي 2600 كلم كما أنها تمتد على ما يزيد من 4000 كلم من الصحاري انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا .

1- المناخ : على المستوى المناخي يتجانس المجال المغاربي و يتميز بالتنوع في الوحدة نظرا لاتساعه الكبير، ففي الشمال يسود المناخ الأبيض المتوسط مع درجات حرارة متوسطة عموما، حيث تبقى الفوارق بين الصيف الحار و الشتاء البارد معقولة إلى حد ما على الرغم من أهميتها أما التغيرات الحرارية فهي واضحة في الهضاب العليا حيث تفوق 30 مئوية بين الشتاء البارد الذي يقارب صفر درجة و الصيف الحار حيث تفوق 35 درجة في الجزائر و تونس بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي حيث تشتد الاختلافات الحرارية و تصل إلى 40 درجة في الجنوب المغربي و الجزائري و التونسي و الليبي لا تفوت 50 درجة في موريتانيا .[1]

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 76.

- المطلب الثاني : البناء المؤسساتي للاتحاد المغربي .

- **رأي تجمع إقليمي** : أهداف سياسية و اقتصادية نقد مر على قيامه ما يقارب العشرين من الزمن فإن نشاطه الفعلي لم يتجاوز الخمس سنوات الأولى من عمره. إذ سرعان ما تم تجسيد نشاط مؤسساته سنة 1995 لتعود مع مطلع سنة 2000 إلى العمل .

- **البناء المؤسساتي** : كرست السنة الأولى من عمر الاتحاد إلى تنصيب الهيئات التي نصت عليها معاهدة مراكش، و ذلك شرعت كل هيئة من الهيئات في مباشرة عملها وفق الصلاحيات المخولة لها قانونا.

فخلال الخمس السنوات الأولى عملت معظم الهيئات بنوع من الانتظام غير أنها بعد ذلك ركدت إلى الجمود بفعل التعثر الذي أصاب " مجلس رئاسة الاتحاد".

1- مجلس وزراء الخارجية : أداة ربط بين مجلس رئاسة الاتحاد و بقية أجهزة الاتحاد، يعود له تحضير القرارات لعرضها على مجلس الرئاسة، المساعدة على تنصيب بقية الأجهزة و مباشرة الانتقال على المستوى الداخلي للإتحاد إلى غاية نوفمبر 2007. عقد 27 دورة عادية و ثلاث دورات استثنائية و اربعة اجتماعية تنسيقية، و ثمانية اجتماعات و لقاءات مشتركة.

- كذلك بعد دور لا يستهان به على الصعيد الداخلي و الخارجي حيث كلف كم من مرة من طرف مجلس رئاسة الاتحاد للقيام بعمليات التشاور و التنسيق، و تعمل معظم اجتماعات مجلس وزراء الخارجية على دراسة ملف إصلاح المنظومة الاتحادية مع التأكيد على أهمية تشكيل مجموعة التفكير التي تضم أكاديميين ذوي خبرة لوضع مشروع إستراتيجية للعمل المغاربي في مختلف الميادين على المدى القريب و البعيد.[1]

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 281.

2- لجنة المتابعة : باعتبارها جهاز سياسي دائم فقد بذلت مجهودات كبيرة لمتابعة أشغال مختلف أجهزة الاتحاد و تحضير اجتماعاتها و تزويدها بكل ما من شأنه دعم أعمالها فاتخذت مهام معتبرة.

إلى غاية شهر نوفمبر 2007، كانت قد عقدت 44 دورة إضافة إلى دورتين خاصتين بالنظر في المنظومة الاتحادية. و دورة خاصة للتحضير لاجتماع 5+5.

3- اللجان الوزارية المتخصصة : هي الأخرى لعبت دورا لا يستهان به في عملية التنمية الشاملة التي يسعى الاتحاد إلى تحقيقها. تمتد ظهورها إلى الوجود بموجب القرار الصادر عن مجلس الرئاسة في دورته العادية الأولى شرعت في مباشرة أشغالها، فمعظم القرارات المصادق عليها من قبل مجلس الرئاسة في نهاية الأمر ما هي إلا جزء من المشاريع التي أعدتها اللجان، فنجد على سبيل المثال : لجنة البيئة الأساسية تقدمت في الدورة الثانية لمجلس الرئاسة بسبعة مشاريع كبرى تمس السكن، الري و العمران.

4- مجلس الشورى : خلافا لبقية أجهزة الاتحاد فإن مجلس الشورى لا يتمتع بصلاحيات معتبرة و عليه تجددانه منذ دورته التاسيسة في 1989/06/10. إلى غاية أخر دورة و هي الدورة السادسة المنعقدة بتونس في 1 و2 جوان 2005 لم يسجل له نشاطا معتبرا و هذا يرجع إلى طبيعة وظيفته و التي هي في الأساس استشارية .

يقتصر عمله عادة على إبداء الرأي في بعض المشاريع التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، كما يتوج أشغاله بمجموعة من التوصيات عن مختلف المجالات كالصحة، التشغيل، المالية و الاقتصاد.[1]

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 282.

5- مجلس الرئاسة : ما بين 1990 و 1994 عقد ست دورات عادية إضافة إلى الدورة التأسيسية بمراكش في فبراير 1989 بفعل الدور الفعال المسند إليه باعتباره المحرك الرئيسي للاتحاد فقد نصت المعاهدة على ضرورة عقد دورة كل ستة أشهر غير أن ذلك لم يحترم بسبب الكثير من العوامل و المستجدات على الساحة الداخلية و الدولية التي أعاقت عمله .

فباستثناء الدورتين الأولى و الثانية اللتين عقدتا في الوقت المحدد لهما سجل انعقاد الدورة الثالثة بعد ثمانية أشهر و الخامسة بعد سبعة عشرة شهر، و منذ هذه الدورة أصبحت مدة الرئاسة سنة.

و في هذه الحالة كذلك لم تحترم المواعيد إذ عقدت الدورة السادسة بعد سنة و نصف، و منذ ذلك التاريخ لم تعقد أية دورة .

و هذا التذبذب لا يميز اجتماعات مجلس الرئاسة فقط بل كذلك التزام القادة المغاربية بحضورها حيث سجل غياب الرئيس الموريتاني مرة واحدة، و العقيد الليبي 3 مرات متتالية وملك المغرب 3 مرات كذلك .

و مع مرور الوقت ظهرت الكثير من الدويلات و الإمارات و أنها سعت إلى توحيد منطقة المغرب العربي .

- المطلب الثالث : دواعي تشكيل الاتحاد المغاربي .

لم يكن الإعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989 حدثا مستقلا عما كان يجري داخل دويلاته من خلال عوامل داخلية و أخرى خارجية .[1]

أ- **العوامل الداخلية :** فان لهذه الظروف دورا أساسيا في التفكير ف ضرورة التكتل لمواجهة التحديات الإقليمية و الدولية و نورد أهمها في النقاط التالية :

1- **أزمة نظام الدولة القطرية :** كان من الطبيعي أن تتجه دول المغرب العربي بعد حصولها على الاستقلال إلى جاء مؤسساتها السياسية و الإدارية و إقامة قاعدة صناعية تكريسا لمبدأ السيادة

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 283.

على ترابها، و بعبارة أخرى اعتماد المنهج القطري و صرف النظر عن البناء الإقليمي رغم تأكيد البعض منها في قائمة الدساتير و المواثيق على أنها جزء لا يتجزأ من المغرب العربي. بل يرى البعض انه كان من الطبيعي أن تؤدي المجابهة مع الاستعمار و التفاعل معه بل يرى أن يكون الهدف القريب و المباشر للاستقلال هو استرجاع الدولة و اعادة بناءها على قاعدة فطرية، و في كل هذه الظروف هناك من يرى أن التوجه القطري ما هو إلا نتيجة للحروب التي عرفتها المنطقة و معها للوطن العربي ككل. و يرى البعض الأخر أن جاء الدولة القطرية إنما هو الوسيلة المثلى لمعالجة الكثير من القضايا الاجتماعية و الاقتصادية المستعجلة كالسكن، التعليم، العمل .

2- تواضع مكانة المشاركة السياسية : إضافة إلى عجز الدولة عن تلبية المطالب الأساسية للمواطنين فإن قدرتها على تاطير النشاط السياسي هي الأخرى عرفت تدهورا و يحين ذلك تزايد حجم الأنشطة السياسية التي لا تجد لنفسها قنوات شرعية داخل النظام، و هذا ما فسرته آنذاك الدعوة المستمرة إلى التعددية في كل من الجزائر و تونس. مع المطالبة بترسيخ و توسيع أدواتها في حقول العمل التشريعي و التنفيذي و فعالية المنظمات المؤطرة لمختلف قطاعات المجتمع المدني .[1]

3- التحولات في النظام الإقليمي للمغرب العربي :

نقصد بذلك التغيرات التي مست العلاقات المغاربية في مجملها يعد ما عرفت فترات من المد و الجزر، و قد مست بالخصوص :

- دقات القوتين الرئيسيتين في المنطقة، سبب مشكلة الصحراء الغربية.
- مصالحة الأطراف .
- خلق نوع من التوازن في ميزان القوى بين دول المغرب العربي .

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 285.

أ- العوامل الخارجية :

- توسيع السوق الأوروبية المشتركة.

- الأزمة الاقتصادية العالمية و أثارها على دول المغرب العربي من خلال هبوط الاستعمار وللاستهلاك و تراجع الإنتاج .

- الانفراج الدولي، و كتأكيد له في نشأة اتجاه المغرب العربي نستشهد بما أدلى به الملك الحسن الثاني في الندوة الصحفية التي عقدها على تمة (هامش) مراكش في 1983/02/17. حيث جاء في رده عن سؤال حول علاقة التحولات العالمية الكبرى بميلاد اتحاد المغرب العربي .[1]

مع مطلع التسعينات بعد مرحلة الاقليمية القديمة ظهر ما يعرف بالاقليمية الجديدة و التي ارتكزت على العامل الاقتصادي لقيام التكتلات وقد قام هذا النوع حتى بين الدول المتفاوتة اقتصاديا وشهدت هذه المرحلة احياء بعض التكتلات القديمة و بالاهتمام بظاهرة التكامل على الصعيد العالمي ظهرت دراسات اكاديمية علمية و نظريات في محاولة لتاسيسها ويعود الدور الكبير للمدرسة الوظيفية الاصلية و الحديثة كما لا نغفل اسهام المقاربة المؤسساتية الليبيرالية الجديدة مع نهاية الحرب البار دة و الدفع بالدول نحو التعاون و الاتحاد المغاربي بدوره خاض هذه التجربة التكاملية منذ خضوع الاقطار المغاربية للهيمنة الاستعمارية عبر مكتب المغرب العربي سنة 1947 الى غاية يومنا.

[1] محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 258.

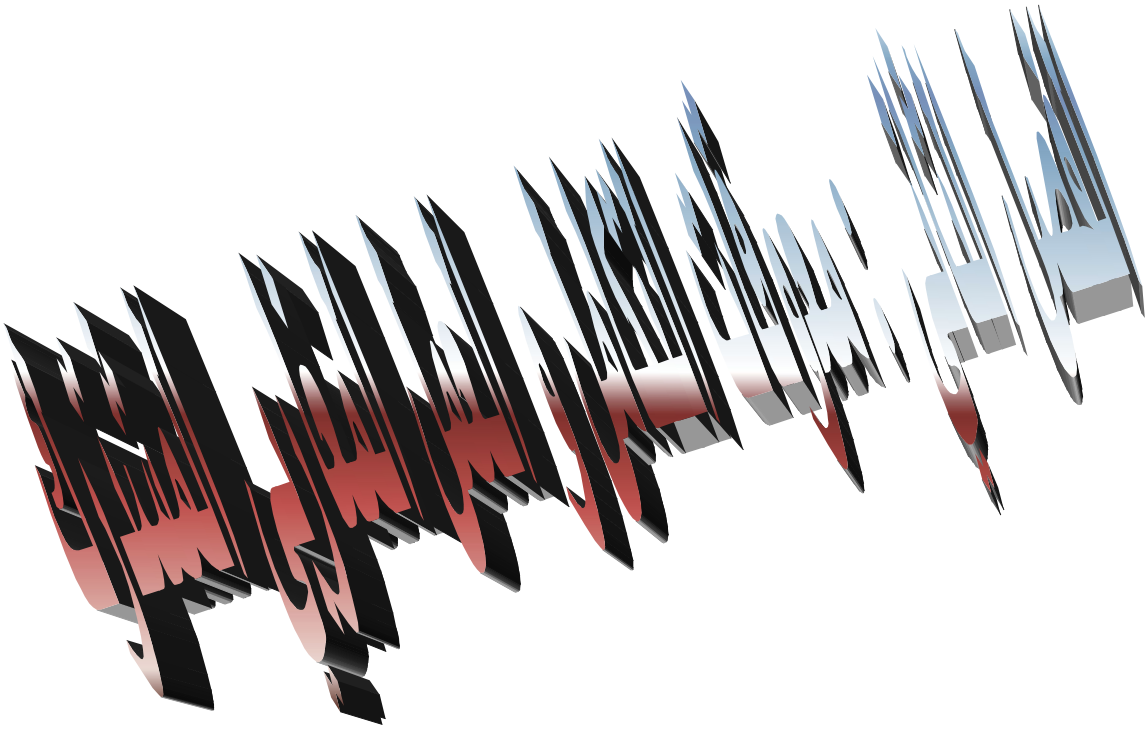

سنتناول في الفصل الثاني معوقات التكامل و العمل المغاربي المشترك حيث في المبحث الاول كان الحديث عن المعوقات الداخلية التي بدورها تفرعت الى السياسية و القانونية و الاقتصادية اما المبحث الثاني تناولنا فيه المعوقات الخارجية تفرع منه الشراكة الاورو– متوسطية و انعكاسات الشراكة الامريكية المغاربية على التكامل المغاربي، ثم انعكاسات المؤتمر الدولي للسلام (1991) على الاتحاد المغاربي .

– الفصل الثاني : معوقات التكامل و العمل المغاربي المشترك .

إن النزاعات الدائمة بين دول المغرب العربي ترتبط بشكل وثيق بين المصالح و الحاجات بينها، و تعد هذه الخلافات السياسية أمر عادي في حقل العلاقات الدولية، و هي انعكاس للطبيعة التي يتميز بها البشر (الأنانية، التعصب، الميل للعنف ....) إضافة إلى غياب التجانس السياسي و الاقتصادي و الثقافي بين الدول، و يتضمن التباين في توجهات و سياسات هذه الأقطار و ظهور الخلافات السياسية التي مست العديد من الموضوعات أبرزها : نزاعات الحدود و السياحة الإقليمية و المنطلقات الإيديولوجية و الارتباطات الخارجية .[1]

و ما نلحظه من خلال تتبع مسار العشريتين الأخيرتين إن بلدان الاتحاد المغاربي حققت تطور ايجابيا ملموسا على درب العمل التكاملي بإعلانها عن إنشاء اتحاد المغرب العربي وفق معاهدة مراكش غير إن حصيلة هذه السنوات كانت ضعيفة جدا و لم تحقق التطلعات المرجوة و لا احد ينكر جمود مؤسسات الاتحاد في جل المجالات منذ أواخر عام 1994.

و نحاول في هذا الفصل الوقوف عند معوقات عمل الاتحاد المغرب العربي كتكتل، من خلال العراقيل التي حالت دون التنسيق و الانسجام بين دول الاتحاد .

---

[1] حروري سهام، " **الخلافات السياسية و أثارها على مسار التكامل المغاربي**"، الملتقى المغاربي الأول: مسار التكامل في منطقة لمغرب العربي بين الاعتبارات القطرية و التحديات الخارجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر،2009م، ص4.

- **المبحث الأول : المعوقات الداخلية .**

- **المطلب الأول : المعوقات السياسية .**

يمكن إجمال المعوقات السياسية في كل ما يلي : تعدد الرؤى في سبيل الوحدة المغاربية – تأزم العلاقات المغاربية – ضعف فاعلية المجتمع المدني .

- **الفرع الأول : تعدد الرؤى في سبيل الوحدة .**

يلاحظ أن اختلاف الرؤى الوحدوية قد طفئ على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي، منذ نشأته حيث تجاذبه تياران، **الأول** : يدعو إلى الوحدة الاندماجية، كمنطلق للوصول إلى تحقيق التجمع المغاربي حيث كانت ليبيا المنادي الوحيد في منطقة المغرب العربي بإتباع هذا التيار، فهي لا تتحمس لإمكانية تحقيق الوحدة على مراحل، أي ابتداء من التعاون الاقتصادي و التكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة و خطط التنمية، و دعم التشاور السياسي و الأمني بهدف الاندماج التدريجي، و ذلك على أساس أن الأحداث قد أثبتت أن هذه المراحل مهددة بالتوقف و الجمود في أي وقت، و لذلك وجب التوجه منذ البداية نحو " الوحدة الحقيقية " أي الوحدة الاندماجية .

أما التيار الثاني : فهو يرى انه من الأفضلالبدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات (المدخل الوظيفي) و الذي يندرج عبر مراحل تهيأ الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحداته وهو التيار الذي تبناه اتحاد المغرب العربي .[1]

[1] لعجال محمد لمين، " **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي و سبيل تجاوز ذلك** " **مجلة المفكر**"، العدد 05، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2010م، ص 21.

- **الفرع الثاني : إشكالية العلاقات المغاربية .**

إن العلاقات المغاربية في مجملها تتميز بالتوتر و يرجع ذلك إلى مشكلات الحدود، و عدم تسويتها بشكل نهائي، و من ثم فهي تعتبر قنابل موقوتة قابلة للانفجار من وقت إلى أخر و قد لعب الاستعمار دورا كبيرا في خلق تلك المشكلات ليس بين دول المغرب العربي فقط و لكن في إفريقيا بشكل عام، حيث نجد مشكلة الحدود بين الجزائر و تونس حول النقطة 233 و يفترض انه قد تم تسوية المسالة في اتفاق 19 مارس 1983م، و لكن أحيانا ينفجر و أحيانا يخير، و هناك أيضا مشكلة الحدود بين الجزائر و ليبيا، كما توجد مشكلة الحدود بين تونس و ليبيا حول الحقوق البحرية للدولتين، وتعد مشكلة الحدود بين الجز ائر و المغرب الأكثر خطورة على الإطلاق بين دول المنطقة إلى إن تمت تسويتها عام 1992 بعد تصديق المغرب على المعاهدة، و تتمثل خطورة المشكلات الحدودية بين دول المغرب العربي في أنها بالرغم من تسويتها إلى حد بعيد تؤثر على العلاقات بين تلك الدول، علاوة على أنها مناطق غنية بالثروات المعدنية و البترولية كما إن عدم تسوية مشكلة الصحراء الغربية تمثل أخر الهواجس و المصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة .[1]

- **أولا : قضية الصحراء الغربية .**

على الرغم من إن الجزائر و المغرب ينتميان إلى فضاء عربي إسلامي واحد، هو العالم العربيو الأمة العربية، و لا ينفكان و يغنيان بالروابط المشتركة بينهما: اللغة العربية و الدين الإسلامي و التاريخ المشترك منذ الفتح العربي الإسلامي، و الجغرافيا الواحدة و العادات و التقاليد و الخصائص النفسية المشتركة [2].

---

[1] أحمد صهابة، " **مشكلات الحدود في المغرب العربي**"، السياسة الدولية، العدد111، 1993م، ص ص 239، 246.

[2] توفيق المدني، " **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل**"، دمشق، منشورات اركاد الكتاب العرب، 2006م، ص25.

و لكن سبب الحدود الموروثة من الاستعمار حالة دون دوام هذا الوصال، فقد شكلت الحدود السياسية نوع من القطعية بين الدول المغاربية خاصة بين الجزائر و المغرب[1] ففي سنة 1963 نشب نزاع مسلح على الشريط الحدود بين البلدين و التي عرفت بحرب الرمال، حيث بنى كل طرف تصوره الخاص به :

– فالجزائر : تتمسك بنظرية مبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار و هذا التصور عملت الجزائر على تكريسه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، و هذا ما يتماشى و رغبة دول إفريقيا كون المبدأ يمثل آلية لحماية السلام .

و يشكل هذا السند الرئيسي للجزائر أمام احتجاجات و مطالب الإقليمية المغاربية (اتجاه أراضي تندوف و بشار بالخصوص استنادا إلى تصورها لحقوقها التاريخية).[2]

– أما المغرب : فيستند " على الحق التاريخي " الذي نادى به زعيم حزب الاستقلال " علال الفارسي " و عبر عنها في الكتاب الأبيض الذي اصدره الحزب في نوفمبر 1955، و هو الكتاب الذي يتضمن خريطة " المغرب الكبير " كما حدده " علال الفارسي "، يضم في أجزاءه : بلاد شنقيط (موريتانيا حاليا)، بشار و تندوف (الخاضعين للسيادة الجزائرية)، و جزء من مالي و السنغال، سبتة و مليلة (الخاضعتين للسيادة الاسبانية) و كذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، و في أوائل السبعينات من القرن الماضي و خلال قمة ثلاثية في أغادير المغربية بين الملك المغربي الراحل الحسن الثاني، و الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين و الرئيس الموريتاني الراحل المختار ولد دادة.

---

[1] عدي قصور،" **مشكلات التنمية و معوقات الاقتصاد العربي**"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1983م، ص 287.

[2] رياض بوزرب، **النزاع في العلاقات الجزائرية – المغربية (1963–1988)**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008م، ص ص 57،58.

حيث اقر الرئيس هواري بومدين انه لا توجد أي مطامع في الصحراء الغربية و عمل على دعم الجزائر لتنسيق الأطراف المنوطة بمواجهة قرار اسبانيا منح الحكم الذاتي لسكان مقاطعة الساقية الحمراء، ووادي الذهب تبقى تحت سيطرة مدريد، و قد أقرت الجزائر بكل صراحة بأنه لا مشكلة بينها و بين المغرب بخصوص الصحراء الغربية " في القمة العربية بالرباط عام 1974م.[1]

و في عام 1975، عندما قررت السلطات الاسبانية الانسحاب من الإقليم نقطة النزاع (الصحراء الغربية) التي هي امتداد لجنوب المغرب و شمال موريتانيا و غربي الجزائر، أي نقطة تواصل بينهم إلى أنها كانت بؤرة توتر و انقسام .[2]

و طالما شكلت قضية الصحراء الغربية اكبر هاجس واجهته دول المنطقة و زيادة في توتر وحدة العلاقات الجزائرية المغربية[3].

و لكن العلاقات التالية عرفت انطلاقة جديدة مما ادى إلى إنشاء اتحاد مغاربي عربي سنة 1989، ولكن سبب التطورات التي عرفتها المنطقة جمد الاتحاد عام 1994م.[4]

فقد كان النزاع بين البلدين بسبب الاتجاهين المختلفين لكل بلد :

إذ إن الجزائر تعتبر إن قضية الصحراء الغربية مرهونة بقرارات هيئة الأمم المتحدة باتجاه حلول ترضي جميع الأطراف و بالتالي لن تعد قضية داخلية كما عرف عنها منذ عام 1975.

---

(1) أحمد دياب،**المغرب و الجزائر، تداعيات الطلاق حول الصحراء**، السياسة الدولية، العدد 159، جانفي 2055م،ص 203.

(2) محمد الأمين ولد احمد جدو ولدعم، **اثر التغيرات العالمية و الإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2000م،ص 66.

(3) ولد عمر إبراهيم، **إشكالية الوحدة المغاربية من خلال تجربة اتحاد المغرب العربي 1989، 1999**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص على الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2009م، ص 269.

(4)علي يحي، **الأمن العربي التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية**، باريس مركز الدراسات العربي الأوربي، 1996م، ص 223.

أما المغرب : منهم الجزائر تنازلت و ضحت بالقضية و راح يناور و يميع القضية لتأخذ أبعادا أخرى في ظل ظروف الجزائر الصعبة التي مرت بها و لكن الواقع التاريخي يثبت أن الجزائر متمسكة بمبادئها الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها و خاصة الشعب الصحراوي الشقيق، و تبين ذلك من خلال موقفها الرافض لحل لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية على اعتبار أن في إفريقيا أراض محتلة.[1]

لكن الخلافات أخذت منحى خطير عقب تخلي الوسيط الدولي السابق في قضية الصحراء الغربية " جيمس بيكر " عن مهمته عام 2004، و دخول مشكلة الصحراء مرحلة مصيرية في ظل تزايد الجهود الدولية و الإعلامية لحل النزاع و باعتبار أن الجزائر دعمت الجهود الدولية، رد المغرب بالمقابل بتقديم مذكرة رسمية تتهم الجزائر بالتورط في النزاع الصحراوي قوبلت بالنفي من الجزائر.[2]

- **ثانيا : اختلاف الأنظمة السياسية الحاكمة .**

ان المقاربات و المطروحات الليبرالية – خاصة مقاربة السلام الديمقراطي – تعتبر أن المستوى التحليلي في تفسير النزاعات الدولية حيث تعد أن الأنظمة الشمولية مصدرا من مصادرها، و عليه يعتبر الاختلاف في طبيعة الأنظمة في الدول المغاربية يتجلى عن التباين في الإيديولوجية و طبيعة فلسفة الحكم التي تمثل الإطار الذي يعين مواقفها و توجهاتها، مما نريد احتمالات التصادم و إمكانيات الخطر الذي يتحسسه نظام سياسي بالنسبة للأخر[3].

---

[1] يخوش صبيحة، " **اتحاد المغرب العربي بين الدوافع و التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989، 2007**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007م، ص 280.

[2] احمد دياب، **مرجع سابق**، ص 202.

[3] رياض بوزرب، **مرجع سابق**، ص 72.

ففي مشكلة التفوق على الكيانات و القوميات الداخلية تكن ضرورة تكريس القطرية بالنظر للخلفيات التاريخية و الإقليمية، فعلى سبيل المثال نجد أن المملكة المغربية تخاف على شخصية كيانها كدولة ملكية، و الجزائر التي تتبنى النظام الجمهوري بالإضافة إلى تونس التي هي قريبة منها على اعتبار طبيعة نظام الحكم على الرغم من الاختلاف في بعض التفاصيل، و كذلك بالنسبة لتخوف الجماهيرية الليبية من فقدان إيديولوجيتها إضافة إلى موريتانيا، و عليه نستخلص إن كلما حاولت هاته الدول الاقتراب من بعضها البعض، إلا و خافت على كياناتها .[1]

- **الفرع الثالث : انعكاسات الوضع الأمني على التكامل المغاربي .**

- **أولا : أزمة لوكربي .**

لقد اعتبرت قضية لوكربي من المحاور الأساسية التي أثرت على العلاقات المغاربية في إطار التكامل سلبيا، و يمكن حصر هذه المعضلة في توجيه أصابع الاتهام لليبيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية فوق بلدة لوكربي بيسكتلندا عام 1988، و قامت الدولتان بالتأثير على مجلس الأمن باعتبار فعاليتها على الصعيد الدولي ليصدر هذا الأخير قرارا رقم (748) في مارس 1992، في بيانه فرض حضر جوي على ليبيا و في نوفمبر 1993 فرض مجلس الأمن بالاعتماد على القرار (883) عقوبات جديدة ضد ليبيا حيث قام بتوسيع الخطر الجوي و العسكري هذا ما كانت له أبعاد دبلوماسية طويلة المدى ما خلف شرخ في العلاقات المغاربية و أسهم في تبلور أزمة ثقة وفق خلفيات عميقة بأيادي خارجية .[2]

---

[1] محمد الأمين ولد جدو ولد عم، **مرجع سابق**، ص 66.

[2] Ahmed ben chaabane,**laffaire de Lockerbie et le droit international, mémoire de (DEA) en droit public**, faculté de droit et des science politique de Tunis,1995,p 159.

- **ثانيا : الوضع الأمني في الجزائر .**

في أواخر عام 1988 شهدت الجزائر انتفاضة شعبية في فترة حكم الشاذلي بن جديد نتيجة تردي الأحوال المجتمعية و الاقتصادية، إذ حمل الرئيس الحكومة مسؤولية ذلك و كرد فعل تبني النظام إصلاحات سياسية توجها دستور 1989/02/23 و قانون الجمعيات في 1989/07/05، أسفر ذلك عن فتح المجال نحو تعددية سياسية خلفت ظهور 40 حزب في فترة وجيزة، و رغم أن الأزمة كانت اقتصادية بالدرجة الأولى إلا أن النظام بلورها إلى أزمة سياسية و قدم حلول سياسية عوض مراجعة المسار التنموي.

و لما وقعت معاهدة مراكش اعتبر الكثير من المحللين أن الجزائر حققت خطوة ايجابية، و لكن مع بداية تجسيد هذه الإصلاحات في الميدان (الانتخابات) المحلية في جوان 1990 و التشريعية عام 1991، و بدأت الأزمة تلوح في الأفق بدأ بالإضراب السياسي (ماي 1991) وصولا إلى إلغاء الانتخابات التشريعية في دورها الثاني بعد حصول جبهة الإنقاذ على اغلب المقاعد في الدور الأول هذا النجاح اخلط أوراق السلطة ما خلف ظهور ما يسمى بلجنة إنقاذ الجزائر سعت بالضغط من اجل إيقاف المسار الانتخابي، ومنذ ذلك دخلت البلاد مرحلة سوداء اتسمت بالعنف و اللاستقرار في كل المجالات وزادها تجميد و جل كل الهيئات المنتخبة (البرلمان، و المجالس المحلية).

هذه الأوضاع الأمنية الصعبة لم تؤثر على الجزائر في إسهامها بالبناء المغاربي كما يدعي بعض المتطاولين[1] .

[1] ديدي ولد السالك، " **اتحاد المغرب العربي : أسباب التعثر و مداخل التفعيل** "، المستقبل العربي، العدد 312،فيفري 2005، ص58.

و هذا من خلال حضورها الدائم في كل اجتماعات الاتحاد المغاربي و ظهر دور الجزائر في تشكيل النخبة الجزائرية لمجلس الشورى المغاربي (1992-1994)، ثم المجلس الانتقالي عامي (1994-1997) ، لكن بتفاقم الوضع عام 1994 خلف ذلك تخوف في أوساط الدول المغاربية على غرار تونس و المغرب بسبب حركة النهضة في تونس و جماعة العدل و الإحسان بالمغرب كانتشار للحركات الإسلامية، هذا التخوف انعكس على التقليل من دخول الجزائريين باعتبارهم مصدر خطر حاصر ذلك حركة الأشخاص والبضائع داخل الفضاء المغاربي، و ما زاد تخوف الجيران الموقع الاستراتيجي للجزائر باعتبارها تقع في قلب الدول المغاربية و لها مكانة خاصة و تعداد سكاني و اقتصادي إذ يستحيل تفعيل الاتحاد المغاربي دونها، لكن المغرب استغل الوضع في الجزائر ليفرض تأشيرة دخول على المواطن الجزائري حتى و أن كان تحمل جنسية أخرى بخلفية تنامي ظاهرة الإرهاب و ذلك في أوت 1994، لكن ذريعة ذلك رد فعل على موقف الجزائر المساند للصحراء الغربية و غيره اعتبر الوضع المتردي ورقة ضغط لكي تتخلى الجزائر عن موقفها لكن ذلك باء بالفشل .[1]

- **الفرع الرابع : أهمية المجتمع المدني و دوره في الاتحاد المغاربي .**

إن الشعوب المغاربية تتطلع إلى تجسيد المغرب الموحد و هذا لاعتبارات تاريخية تشرك في العديد من الجوانب منذ مطلع الستينات لكن السلطة الحاكمة لا مكانة فيها للشعوب في إبداء أرائها، و هيكل الاتحاد التنظيمي خير دليل على ذلك إذ لا وجود لهيئة منتخبة للشعوب .

و باعتبار الدور الهام الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في تقريب وجهات النظر بين المجتمعات على الصعيد الدولي و ربط التواصل بين الشعب و السلطة باعتباره وسيط، فالأمر يتطلب إعطاءه المكانة المهمة ليساهم في تفعيل البناء المغاربي حتى لا يبقى حبر على ورق .

[1] جريدة العلم المغربية، **لسان حال حزب الاستقلال**، العدد 16182، 1994/8/18.

و هذا الهدف يتطلب إيجاد الآليات اللازمة لإشراك المؤسسات في بناء اتحاد مغاربي فعال، و يتحقق ذلك ب :

– إشراك الجماهير المغاربية في عملية الحوار و التفكير في مستقبل الاتحاد من اجل المحافظة على المكاسب المغاربية بكل اطر ديمقراطية، لأن العمل الديمقراطي يبعد المزاجية المتقلبة للحكومات و يعطي دفعا قويا للتجربة التكاملية في وسط مبني على سلطة فوق وطنية لا تتأثر بالخلافات السياسية .

– منح نوع من الحرية الكافية للمؤسسات المدنية للمبادرة على المستوى المغاربي و حتى الدولي لخلق التواصل المرجو بين البلدان المغاربية و المساهمة في تنمية و توطيد العلاقات و جسور التواصل بينها وبين مواطني الاتحاد المغاربي يشعرهم بالمسؤولية و دورهم الحاسم في البناء المغاربي.[1]

– تنسيق المواقف يكون قبل الانضمام إلى الأوساط الإقليمية الأخرى على غرار " الاتحاد من اجل المتوسط " فوضعية الاتحاد لا تسمح له الانسجام مع السياق الدولي لأن الذي يدفع الثمن هو الشعوب المغاربية و حتى الأنظمة السياسية نفسها لأنها ستواكب ركبا سريع النسق مما يشل ذلك المعاملات على المستوى المغاربي .

– و تأكيدا لما سبق من أهمية للنشاطات الجمعوية و الاتحادات المهنية باعتبارها تعكس اهتمامات وتمثيل واسع للمجتمع المدني أكد مجلس الرئاسة في دورته السادسة بتونس عام 1994 على أهمية المنظمات المغاربية الغير حكومية و مساهمتها في تحقيق أهداف الاتحاد المرجوة سمحت الأمانة بحصرها وتصنيفها لاعتبار أنشطتها موحدة و ذات بعد مغاربي إلى غاية 1999 تم حصر 82 منظمة مغاربية غير حكومية و هي (28 جمعية، 41 اتحاد، 13 رابطة مهنية) .

[1] ديدي ولد السالك، **مرجع سابق**، ص65.

من خلال إعداد نظام توثيقي لهذه المنظمات لكن بالرغم من هذا العدد المقبول إلا أن دور المجتمع المدني جد محدود بالمقارنة مع فاعلية المنظمات الدولية خاصة الحقوقية منها، و يبقى نشاط المنظمات داخل الدول أعمق من نشاطها على المستوى المغاربي و ذلك لعدة خلفيات تعزم دور المجتمع المدني في المغرب العربي الكبير .

- **المطلب الثاني : المعوقات القانونية التنظيمية .**

و ترتبط هذه التحديات بمتابعة مسيرة التكامل بكل مجالاته و تفاصيلها من خلال القوانين و النصوص التشريعية و الإجراءات التنفيذية التي تخضع لها كل دول الاتحاد دون استثناء لتطبيق الخطوات التكاملية المتفق عليها .

و تتمثل التحديات القانونية فيما يلي :

- **الفرع الأول : طبيعة المعاهدة و آلياتها .**

إن معاهدة الاتحاد المغاربي منذ تجسيدها و العمل بها لوحظ عليها العديد من السلبيات التي أثرت بشكل جلي على مسيرة الاتحاد إذ كانت تتميز بالتعميم و عدم التخصيص في الأهداف و أجال تنفيذها كما لوحظ عليها الغموض في العمل المغاربي المشترك، إذ عند مقارنتها مع المنظمات الدولية الأخرى كالاتحاد الأوربي فإننا نجده يحتوي على 248 مادة و 4 ملاحق و 9 تصريحات بينما معاهدة الاتحاد تحوي 19 مادة مع ترك الترتيبات التطبيقية إلى التنظيم الذي يأتي من بعد .

- **الفرع الثاني : جمود النصوص القانونية .**

بالإضافة إلى طبيعة القوانين هناك بنود اقتران النصوص القانونية القديمة بالمستجدات السياسية الحديثة كفاعلية المجتمع الدولي و التكتلات الاقتصادية إضافة إلى النضج السياسي، إضافة إلى نقص المعاهدات المبرمة بين الدول المغاربية و التي تصل إلى 37 اتفاقية، حيث صادقت الجزائر على 29 اتفاقية و تونس على 26 اتفاقية أما ليبيا فقد صادقت على 25 اتفاقية و موريتانيا على 19 اتفاقية أما المغرب فلم يصادق إلا على 5 اتفاقيات .

هذا بالإضافة إلى أن الاختلاف في كل من النظم و القوانين و اللوائح الإدارية بين دول المغرب يعتبر تحدي إذ لا تتطابق القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل أقاليم الدول الأعضاء إلا اذا صدرت في شكل تشريعات وطنية .[1]

- **الفرع الثالث : آلية الإجماع في اتخاذ القرار .**

إن قاعدة الإجماع شكلت عائق كبير في عمل الاتحاد لأنه يكفي اعتراض طرف واحد فقط على أي مشروع لتعطيل هذا الأخير، و قاعدة الإجماع هي قاعدة تقليدية عرفت في بداية مراحل التنظيم الدولي، و قد أخذت الدول المغاربية في تجربتها التكاملية بهذه القاعدة، لكن هذا الأمر ترتب عنه أثار سلبية على العمل المغاربي المشترك، مما عرقلت المشاريع و عطلت الانجازات، و لقد كانت هذه القاعدة وراء فشل و إفساد العديد من المبادرات .[2]

---

[1] لعجال محمد لمين، **مرجع سابق**، ص ص 24، 25.

[2] حامد نور الدين، بن عيشي بشير، **مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة في : عاشور محمد (محرر): التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا الواقع و التحديات**، القاهرة، مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005م، ص 115.

و كذلك الأمر بالنسبة لآلية التصديق من قبل كافة أعضاء الاتحاد إذ ساهمت في تعطيل و سير مشاريع التكامل إذ أن من بين 37 اتفاقية تم إبرامها في إطار برنامج الاتحاد لم تستكمل الشروط منها إلا 6 اتفاقيات حيث كان من الأرجح الاكتفاء بتصديقها ثلاثة أعضاء من دول الاتحاد لتسريع عملية التنفيذ وتفعيل مؤسسات الاتحاد .[1]

- **المطلب الثالث : المعوقات الاقتصادية .**

لقد أثبتت التجارب التي قامت بها دول المغرب من اجل الاتحاد فشلها و ذلك لعدة أسباب أهمها عدم بناء روابط اقتصادية متينة، في حين إن التكتلات الدولية الناجحة قامت جلها على أسس اقتصادية في مراحلها الأولى بالرغم من الخلفيات التاريخية على غرار فرنسا و بريطانيا، بغض النظر عن المتطلبات السياسية، حيث يتم التسلسل من منطقة التفضيلات الجمركية إلى منطقة التبادل الحر فالوحدة الجمركية ثم الوحدة الاقتصادية، و بالرغم من البرامج السابقة التي أثبتت تطورا و برزت كقوة اقتصادية نذكر منها الاتحاد الأوربي الذي انطلق من التكامل إلى الاندماج إلا إن دول المغرب العربي لم يتم الاهتمام به الشئ الذي انعكس سلبا على مسيرة الاتحاد و يمكن تحديد تحديات التكامل المغاربي فيما يلي :

حركة التجارة البينية بين الدول المغاربية – أزمة المديونية – قصور البنية التحتية المشتركة – تحديات التطور التكنولوجي – الحواجز الجمركية .

[1] ديدي ولد السالك، **مرجع سابق**، ص ص 52، 69.

– الفرع الأول : حركة التجارة البينية للدول المغاربية .

إن معاملات دول المغرب العربي من أهم الدول التي لديها انفتاح على التجارة الخارجية من خلال ناتجها المحلي، فقطاع التجارة من أهم القطاعات التي تحول عليها الأول المغاربية لتمويل برامجها التنموية و الاجتماعية، و عامل جد مؤثر في اقتصاديات دول الاتحاد، بحيث تتحكم حالة الموازنة العامة على حالة صادرات الدول المغاربية و أهم مثال على ذلك تذبذب أسعار البترول في عام 2015 اثر بشكل جلي على كل القطاعات خاصة دولة الجزائر التي تعتمد على (المحروقات: البترول و الغاز)، على غرار تونس و المغرب (الصناعة التحويلية، النسيج، الحوامض)، المغرب و تونس و موريتانيا (منتجات الصيد البحري – المواد المنجمية).[1]

كما تستورد نفس السلع مصنعة من أوربا (منتجات تكنولوجية و غذائية) هذه المعاملات أدت إلى ربط اقتصاديات الدول المغاربية بالخارج، في المقابل ضعف العمل المغاربي المشترك على المستوى الجهوي، الأمر الذي جعلها تحت تبعية مستديمة بالأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوربي و إلى حد ما اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية .

– الفرع الثاني : أزمة المديونية .

إن غالبية الدول المغاربية تعاني من مشكلة المديونية التي أصبحت عبئا على اقتصادياتها و إرهاقها لشعوبها، فثقل المديونية على دول الاتحاد أضحى من أهم العوامل السلبية على مستويات النمو و التنمية نتيجة للأثر المالي و الاقتصادي الذي يتجلى عنها ضمن التوازنات الداخلية و الخارجية لهذه الاقتصاديات.

[1] فتح الله ولعو، **اتحاد المغرب العربي إلى أين**، مجلة المستقبل العربي، عدد 162، 93، ص 59.

و يعكس هذا الجانب الفشل الذي لازم دول الاتحاد خلال تجاربها التنموية و ذلك رغم الاختلافات في توجهاتها و خياراتها التنموية بسبب اختلاف نمط اقتصادياتها حسب كل نظام اقتصادي لكل دولة فكل من تونس و المغرب سلكت اقتصاد السوق منذ زمن بعيد في حين أن الجزائر انتهجت النظام الاشتراكي.[1]

و قد تجاوز مقدار الديون في السنوات السابقة 60 مليار دولار، موزعة كالأتي : 24 مليار دولار في الجزائر، 17 مليار دولار في المغرب، 12 مليار دولار في تونس، 5 مليار دولار في ليبيا، 2 مليار دولار في موريتانيا، هذه الأرقام تعكس خطورة الوضعية التي أثرت على كافة التوازنات الاقتصادية و المالية مما خلف أزمة اقتصادية و اجتماعية حادة بدول الاتحرد، استدعى ذلك الاستعانة بصندوق النقد الدولي هذا ما رسخ التبعية المالية للدول الصناعية و إحداث شرخ في فاعلية الاتحاد المغاربي و جمود في العملية التكاملية.

- الفرع الثالث : نقص البنى التحتية الأساسية.

لا احد ينكر الأهمية الكبرى للبنية التحتية الأساسية المشتركة بين الدول الراغبة في إحداث تعاون وتنسيق لوصفها تمثل أهم الأسس لإقامة تكامل خاصة في العلاقات الاقتصادية و يأتي في المقدمة الأولى النقل و المواصلات و الاتصالات....، و حتى و إن كانت الدولة الواحدة مهيأة في كل الميادين إلا أنها قد لا تكون مهيأة لشكل أكثر تطورا خصوصا مع دول الحوار، لأن وسائل النقل تسهل عملية الإنتاج و التسويق و قيام صناعات كبرى.[2]

---

[1] طاهر هارون، **عز الدين بن تركي، مبررات اتحاد المغرب العربي و تحديات العولمة**، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، باتنة، العدد السادس، 2002م، ص 69.

[2] علي القز ويني، **التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة**، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004، ص ص،302، 303.

و التجربة المغاربية تأثرت بعراقيل البنية التحتية لما تفتقره الدول المغاربية من نقص لشبكات النقل و المواصلات و الاتصالات و الرحلات الجوية و البحرية و عندما نقارن المساحة الشاسعة لدول المغرب العربي بشبكة المواصلات المغاربية نجد أنها غير كافية، حيث نجد أن 1 كلم من الطرق المعبدة لكل 48 كلم^2 ، و أما للسكك الحديدية 1 كلم من خط السكك الحديدية لكل 680 كلم^2 .[1]

إضافة إلى أن هناك كثافة في شبكة المواصلات في كل من تونس و الجزائر و المغرب و قلة في ليبيا و موريتانيا، إضافة إلى الاختلاف بين المناطق الجبلية و الصحراوية، و بين الساحل و الداخل، و بين الشمال و الجنوب، أضف إلى ذلك حرص الدول المغاربية على الاهتمام بخدمة المبادلات التجارية الخارجية (مراكز تصدير المواد الأولية) من مرافئ و مطارات على عكس التنسيق بين دول المغرب يكاد يكون معدومة، ما عدا شبكة السكة الحديدية التي تربط بين الجزائر و تونس و المغرب عبر قطار المغرب العربي و الخطوط الجوية، و الموانئ محصورة على أوربا لا على دول المغرب العربي و هذا مرجعه إلى غياب الإرادة السياسية الدافعة للتكامل.

- **الفرع الرابع : تحديات التطور التكنولوجي .**

لقد اصطدمت التجربة المغاربية التكاملية بالوتيرة السريعة التي تنتهجها التكتلات الاقتصادية العظمى على غرار أوربا و أمريكا و أسيا .

إذ أن التطور التكنولوجي الذي اجتاح العالم بعد النهضة الصناعية خلف ما يسمى بالبلدان الصناعية الجديدة مثل اليابان، ألمانيا، تايوان، طوريا الجنوبية، إضافة إلى الدول الصناعية المعروفة ب G8، و التي أرست قواعد صناعية حديثة تعتمد على التكنولوجيا.[2]

---

[1] علي القز ويني، **مرجع سابق**، ص 302.

[2] لعجال محمد لمين، **مرجع سابق**، ص29.

و لا فرصة أمام الدول المغاربية تواكب التطور إلا اذا تحولت إلى كتلة تكمل بعضها البعض باقتصاد متكامل و لكن هذه التطلعات لازمتها العديد من العراقيل نذكر منها :

- عدم التعاون في الميدان الصناعي على مستوى دول المغرب العربي، بالرغم من الانفتاح على السوق الدولية منذ عام 1982م بين تونس و المغرب عبر الاهتمام على صناعات تحويلية و صناعات استخراجية إنتاجها موجه إلى الخارج، أما الجزائر فتركز على الصناعات الثقيلة و تصدير الخامات وصناعات بترولية و الغاز موجهة إلى الخارج مما اثر على عمليات الاتحاد المغاربي ككتلة اقتصادية في المنطقة .

- عدم تحويل البحث العلمي و تطوير التكنولوجيا على غرار المخابر العلمية في الدول الصناعية الكبرى لكن الدول المغاربية تستورد تكنولوجيا جاهزة بتكاليف باهضة هذا ما خلف هجرة الأدمغة المغاربية نحو فرص أفضل، إذ تنفق اليابان 3% من الدخل القومي على البحث العلمي أما الدول المغاربية تتصدرها تونس بإنفاق 1,25%ن الجزائر و المغرب 0,2%، أما ليبيا 0,4%.

- **الفرع الخامس : انعكاسات الحواجز الجمركية .**

إن من أهم البنود التي اتفقت عليها دول الاتحاد الأوربي و احد العوامل الهامة في نجاح التجربة الأوربية هو إلغاء القيود الجمركية. بما يخدم مصلحة الاتحاد الأوربي، و على عكس ذلك دول المغرب العربي التي لم تلتزم بالمعاهدات و الاتفاقيات في المجالات التجارية هذا ما شكل حاجزا معيقا للمبادلات التجارية بين دول الاتحاد المغاربي، لان حركة التجارة بين البلدان المغربية لم يشهد تعريفة جمركية موحدة هذا ما شل التبادل التجاري المغاربي على غرار التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تخفق من الإجراءات الإدارية للجمارك.[1]

[1] لعجال محمد لمين، **مرجع سابق**، ص 33.

و لذلك ينبغي على دول الاتحاد المغاربي أن تعمل على توحيد التشريعات و القوانين المتعلقة بنظام استغلال الموارد، و ذلك من خلال توحيد جهات تحصيل الضرائب الجمركية و اعتماد مبدأ المعاينة العشوائية للبضائع و السلع المستوردة المصدرة في حدود الإمكان، و العمل على إلغاء الازدواج الضريبي بضبط الواردات عبر تعريفة جمركية موحدة مما يسهل حركة المعاملات التجارية و تحقيق انفتاح فعلي للأسواق المغاربية على بعضها البعض .[1]

- المبحث الثاني : المعوقات الخارجية للتكامل المغاربي .

- المطلب الأول : الشراكة الأورو – متوسطية .

إن الموقع الاستراتيجي لدول الاتحاد المغاربي لعب دورا بارزا في إحداث اهتمام أوربي مفرط بشؤون الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط و هذا عبر حقبات تاريخية، و يتجلى هذا عبر المبادرات التي قامت بها أوربا لربط دولها بدول الضفة الجنوبية للمتوسط من خلال آليات معقدة لتوطيد علاقات متبادلة بين طرفين غير متكافئتين، و في المقابل هناك منافس أخر يمثل الولايات المتحدة الأمريكية إذ رأت في تجسيد مشاريع أوربا خطرا على مصالحها في المنطقة هذا ما أبقاها جد حذرة و متتبعة للمبادرات الأوربية عبر الحوارات و الاجتماعات التي حدثت بين دول المتوسط، و مع ذلك عملت الولايات المتحدة على إفشالها لكن عقد مؤتمر برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 كل جهود أوربا المتمثلة في الشراكة الارور متوسطية .[2]

---

[1] لعجال محمد لمين، **مرجع سابق**، ص 33.

[2] حسين بوقاره، **إشكاليات مسار التكامل المغاربي**، الجزائر، دار موته، 2010م، ص ص 84، 85.

- **الفرع الأول : إعلان برشلونة (1995).**

يعتبر هذا الإعلان إطار للتعاون الاورو متوسطي لأنه حدد الأهداف العامة و هي الإسراع بعجلة النمو الاقتصادي و الاجتماعي الدائم و تحسين ظروف الحياة للسكان و التقليل من فوارق النمو في المنطقة، و تشجيع التعاون و التكامل الإقليمي بإقامة مشاريع اقتصادية و مالية و لقد أعطى إعلان برشلونة أهمية ملحوظة كدوره الكبير في الترجمة العملية للإعلان و دعم دور المجتمع المدني و لتحقيق التقارب بين الثقافات و الحضارات في هذا الصدد اتفق الشركاء على تحسين مستوى التربية في كل منطقة، و تضمن كذلك مبادئ التزام الاتحاد الأوربي للوقوف مع دول جنوب المتوسط لحل مشاكلها و إزالة التوترات منها، و خاصة في مجال تحقيق التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي .

- **أهداف التعاون الاورو – متوسطي :**

يحدد الاتحاد الأوربي لنفسه الأهداف التالية في سياسته اتجاه الإقليم المتوسطي :

- تحقيق تقدم جذري اتجاه تحقيق للأهداف المسطرة بعد اتفاقية برشلونة :
- إقامة منطقة سلام و استقرار مشتركة من خلال شراكة سياسية و أمنية .
- إقامة شراكة في الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية .
- توجيه استراتيجيات للشركاء المتوسطين و مساعدتهم في عملية إقامة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي، و مع بعضهم في إطار إعلان برشلونة و التحول الاقتصادي و جذب المزيد من الاستثمارات للإقليم .[1]

(1) Azzouzkerdoun,**le partenariat politique etde**,Securite en méditerranée: Quel bilan in : Azouz kerdoun, Farouk nemouchi, euro-méditerranéen le processus de barcel one. Enquêtions, Alegria : dar el houda,2004, p 17.

- دعم مجال العدالة و تنظيم الشؤون الداخلية كما حدده المجلس الأوربي .
- حث الأطراف على التعاون إقليميا بإقامة علاقات مبنية على أوامر التنسيق .
- العمل على إحلال السلام في المنطقة هذا ما يؤدي إلى تحقيق انسجام و تفاهم بين المجتمعات المدنية .[1]

- الفرع الثاني : انعكاسات الشراكة الاورو – متوسطية على التكامل المغاربي .

أن الهدف الاستراتيجي و الثابت للشروع المتوسطي، هو تفكيك الوطن العربي كوحدة متماسكة من خلال إدخال بلدان غير عربية، مثل تركيا في هذا المشروع و عدم إدماج بلدان عربية رغم انتمائها للمتوسط مثل ليبيا، و إضافة دول غير متوسطية كالأردن و هذا لتحقيق هدفها و هو انقسام و تجزئة الوطن العربي هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن التعاون الاقتصادي الذي سيفرزه المشروع المتوسطي هو خلق جماعات عربية مع الكيان الصهيوني بمصالح اقتصادية يجعلها موالية له مما ينشق عن ذلك جماعات ضغط داخل الأقطار العربية لتوجيه سياسات دولها بما يتناسب و مصالحها النفعية بعيدا عن المصلحة العربية .

إن الشراكة الاورو متوسطية تقوم على الانتقاء و عدم التكافؤ فهي تتميز بين حرية التبادل و حرية انتقال الأشخاص، فتزيل الحواجز أمام الأول و تضعها أمام الثاني تخوفا من المهاجرين و سوف تنعكس الشراكة الاورو متوسطية منافع واضحة للدول الصناعية في أوربا منها .[2]

---

(1) Azzouzkerdoun**,le partenarriat politique etde**,Securite en mediteranee: Quel bilan in : Azouz kerdoun, farouk nemouchi, euro-méditerranéen le processus de barcel one. En question, Alegria : dar el houda,2004, p 17.

(2) سماره فيصل، **البعد الانساني في الشراكة الاورو مغاربية**، من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 2015، ص 162.

– إتاحة فرص جديدة للتسويق – إنقاص تدفقات هجرة العمال من دول الجنوب المتوسط إلى الأسواق الأوربية.

– المصلحة الإستراتيجية هي دعم التنمية الاقتصادية من خلال الاستقرار السياسي و تهدئة نقاط الالتهاب في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا .

– **الفرع الثالث : معوقات تقدم الشراكة الاورو متوسطية .**

نتيجة للمعادلة السابقة التي قامت على أساسها الشراكة الغير سوية بين الطرفين فإن الحصيلة إلى حد الآن تعكس الإطار العام لإنفاق الشراكة، و الذي عزز بموجبه الطرف الأوربي موقعه الريادي في الفضاء المتوسطي، بموجب اتفاقيات شراكة على أساس اتفاق شراكة يستفيد منها الطرفان (رابح–رابح) إضافة إلى عدة تحديات واجهت هذه الشراكة عبر خلفيات عميقة نذكر منها:

– صراعات التوسع (التوسع الأفقي و العمودي)، فهناك اتجاه يصر على التوسع نحو الشرق و اتجاه أخر يفضل التوسع نحو الجنوب و الغرب .

– الاختلاف حول درجة التكامل : بين اتجاه يدعو إلى مزيد من الاندماج و تعميق التكامل إلى مستوى الوحدة و ترقية السياسات العبر وطنية، و هناك اتحاد أخر يدعو إلى الحفاظ على الطابع الوطني القومي و التركيز على الوحدة الاقتصادية مقابل التنسيق السياسي .

– الصراع بين الأطلنطيين و الديغولين : فالاتجاه الأول يركز على التحالف مع الولايات المتحدة و عدم مخالفة سياستها، و أن مستقبل أوربا من مستقبل أمريكا و اتجاه أخر يطالب بفك الارتباط عن التحالف الأمريكي و بناء أوربا ذاتية تملك استقلال سياسي اقتصادي عسكري كقوة في المنطقة .[1]

[1] سماره فيصل ، **مرجع سابق** ، ص 162.

– الملف الأخر الذي يعيق جهود الطرفين في تعميق هذه الشراكة، بتعلق بموقف الاتحاد من الصراع العربي الإسرائيلي إذ أن الشراكة لن تكون على حساب التطبيع المجاني للعلاقات مع إسرائيل دون الأخذ بعين الاعتبار للحقوق المشروعة للأراضي العربية المحتلة و خاصة الشعب الفلسطيني.

– الشك و الريبة الموروثة بين ضفتي المتوسط، نتيجة فترة الاستعمار و التي تظهر تأثيراتها في مسائل التبعية .

– العقدة الحضارية نتيجة الحروب الصليبية و الفتوحات الإسلامية، و تظهر تأثيرات هذه النقطة عند كل حوار ثقافي بين الضفتين .[1]

– و حتى في ظل النتائج الهزيلة لحصيلة الشراكة، و هذه التناقضات بين ضفتي المتوسط من خلال توجهات كل طرف إلا أن هناك العديد من الفرص و المجالات التي تقدم هوامش مهمة للطرفين من اجل ترقية مستوى هذه الشراكة خاصة للطرف الجنوبي، لأنه هذا الشريك يتطلع لحصيلة الشراكة لحد الآن على غرار الجزاء العادل لإسراف أنظمته في المنطلقات السياسية للشراكة، و إغراق مسارها بالتقلبات المزاجية للحكام التي أدت في النهاية إلى ضياع إمكانيات و طاقات كبيرة لشعوب الضفة الجنوبية نتيجة قصور الرؤية و محدودية الإدراك و اليوم تتطلع الأجيال الحالية إلى أفات أوسع للاستفادة من هذا الفضاء الاقتصادي و السياسي المفتوح على الطاقات، و الإبداع و الأفكار الخلاقية في ظل أدبيات الأمم المتحدة التي تسعى إلى تجسيدها على غرار الحكم الراشد العالمي و التنمية المستدامة لحفظ حقوق الأجيال القادمة .

[1] محمد بيلي العليمي،"**الإقليمية المعيارية**"، العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية: www.siassa.org.eg

– المطلب الثاني : انعكاسات الشراكة الأمريكية – المغاربية على التكامل المغاربي .

كمنافس لأوربا تتجلى أهم ردود الفعل الأمريكية في الفضاء المتوسطي في مجموعة المشاريع التي يمكن حصرها في التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و يسميها بعض الخبراء الاقتصاديين السوق الشرق الأوسطية، ثم مبادرة وزير التجارة الأمريكي " ستيوارت ايزنسات" stuarte eiznstadt. الخاصة بالشراكة الأمريكية المغاربية[1]، و هذا ما سيتم التركيز عليه في هذا المطلب بعد التطرق لخلفيات العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب .

– الفرع الأول : العلاقات التاريخية للعلاقات المغاربية الأمريكية .

إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي يرجع إلى ما بعد استقلال أمريكا و تحديدا مع مطلع عام 1983م، حيث عمدت الولايات المتحدةالأمر يكية إلى توقيع معاهدات تجارية مع دول المنطقة لاعتبارات أهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة و تعدى ذلك إلى إقامة علاقات دبلوماسية،ظ حيث تم فتح أول قنصلية في المغرب الأقصى بطنجة سنة 1791م، كما أبرزت أمريكا تواجدها في البحر المتوسط عام 1974م عن طريق إرسال سقيه حربية أمريكية لفرض هيمنتها على المنطقة و منافسة أوربا. و توالت الاتفاقيات لكن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة تراجع اثر الحملات الاستعمارية الأوربية ليعود الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية و خلال الحرب الباردة و ما بعدها .

– الفرع الثاني : مبادرة ايزنتسات .

بعد مشروع برشلونة عام 1995م و إرسائه لأسس التعاون بين ضفتي المتوسط جاءت هذه المبادرة كرد فعل على الاتحاد الأوربي، لأنه تم تجسيد الولايات المتحدة الأمريكية من مشروع برشلونة فبادرت الولايات المتحدة بهذا المشروع و الذي يهدف إلى تطوير العلاقات الاقتصادية على المدى الطويل مع دول المغرب العربي .

---

(1) حسين بوقارة، **مرجع سابق** ، ص 86.

و هذا من خلال استثمار للرأسمال الأمريكي مقابل السيطرة على الأسواق و الموارد الخارجية و مصادر الطاقة و توفير الاستقرار و الأمن و تفعيل التجارة الخارجية لدول الاتحاد المغاربي .

لقد سميت هذه المبادرة الأمريكية للشراكة مع دول الاتحاد المغاربي ب :

مبادرة ايزنستات نسبة إلى كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالاقتصاد و الشؤون الزراعية و الذي قام بجولة في منطقة المغرب العربي و ذلك من 12 إلى 18 جوان 1998م، و ذلك للتنسيق مع دول المغرب لتجسيد برنامج الشراكة الاقتصادية إبان إدارة كلينتون و قد انطلقت المبادرة من تونس 17 جوان 1998م مع الدول الثلاثة الجزائر المغرب و تونس .[1]

و تتمثل أهداف هذا المشروع في تقديم الدعم الفني و المالي و الاقتصادي لهذه الدول من اجل تحقيق فضاء اقتصادي مغاربي موحد و متكامل يعمل على تشجيع المبادلات مع السوق المشتركة لاتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية " ALENA" و العمل على ترقية الشراكة التجارية و المالية بين المجموعتين الأمريكية و المغاربية .[2]

و على نقيض أوربا تعتبر أمريكا إقامة منطقة تبادل حر أمر ضروري على الرغم من أبعادها لموريتانيا و ليبيا، و كان هذا الأبعاد ليس من الشروط أو موقف من الدولتين، إذ تم إدماج موريتانيا بعد أن نظم الأمريكيون على هامش اجتماعات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في واشنطن اجتماعا ضم وزراء الاقتصاد و المالية لكل من الدول الأربعة مع نظيرهم الأمريكي و تم عرض البرنامج المسطر للاستثمارات و تبادل وفود رجال الأعمال و اعتبرا قاء ليبيا من المبادرة مؤقت و ليس موقف مبدئي .[3]

---

(1) سعيد اللاولدي، **أمريكا في مواجهة العالم:حرب باردة جديدة**، القاهرة: مصر الطباعة و النشر، 2003، ص ص 75، 76.

(2) Nicolas barto,**"limerialisme Européen et le libre échange: les Accor de méditerranées"** site Internet: http//isometricpree.fr le: 20/06/2005.

(3) نور الدين حامد، بشير بن عيشي، **مرجع سابق**، ص ص 156، 157.

و لكي تتحقق أهداف الشراكة الأمريكية المغاربية ارتكزت المبادرة الأمريكية على مجموعة من الأسس التي ينبغي الالتزام بها خاصة الجانب المغاربي.

ضرورة التعامل مع دول المغرب العربي كوحدة اقتصادية موحدة، و بصفة دورية و لا تقتصر هذه الشراكة على الجانب الاقتصادي فقط بل تتعداه لتشمل الجانب السياسي .

1- إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتجارة و الاستثمار في المنطقة المغاربية .

2- ضرورة قيام الدولة المغاربية بإصلاحات اقتصادية و تصحيحات هيكلية من اجل خلق مناخ مناسب للاستثمار في المنطقة المغاربية .[1]

مما مضى يتبادر لنا أن المبادرة الأمريكية تمثل من جهة فرصة لتوسيع الشركاء الاقتصاديين لما توفره أمريكا من موارد مالية و تكنولوجيا هائلة، أي إنها فرصة لدول الاتحاد المغاربي لدفع و تفعيل مسيرته نحو الاندماج .

و لكنها من جهة أخرى تحمل تحديات و ضغوط للتعامل مع اقتصاديات عملاقة كالولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي قد تنصهر الاقتصاديات الضعيفة ضمنها و هذا ما يلزم عليها دخول السوق كطرف واحد متمسك بمصالحه، منوط عليه حشد كل إمكانياته للاستجابة للمبادرة الأمريكية لأنها باب كبير للعولمة، وكلا المشروعين هما تحديات تواجه الاتحاد المغاربي تلزم عليه الصمود.

[1] جمال عمورة، هلال رحمون، **المنطقة العربية و صراع المصالح الاقتصادية**، في : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوربية، د.م.ن، دار الهدى، 2005م، ص 529.

- **المطلب الثالث : انعكاسات المؤتمر الدولي للسلام (1991) على الاتحاد المغاربي .**

يعتبر المسار العربي الإسرائيلي عام 1991 بمدريد بحضور العديد من الدول أبرزها سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين و إسرائيل تحت وصاية أمريكية روسية نقطة انعطاف على الساحة الإقليمية العربية إذ شهد العديد من التغييرات المتسلسلة لتوقيع أوسلو بواشنطن عام 1993، و توقيع معاهدة السلام مع الأردن عام 1994 و انعقاد العديد من المؤتمرات في إطار التنسيق مع إسرائيل في أربع عواصم عربية (الدار البيضاء 1994، عمان 1995، القاهرة 1996، الدوحة 1997).[1]

هذه التوازنات انعكست على صنع معطيات جديدة في المنطقة العربية أظهرت نوع من الخلافات الحادة بين بعض الدول العربية و منها دول المغرب العربي بسبب فكرة التطبيع للعلاقات مع إسرائيل.

و اذا كانت الجزائر و ليبيا بموقف الحياد و عدم التعامل مع إسرائيل بأي شكل كان، فان تونس و المغرب قامتا بفتح مكتبي اتصال الأول عام 1995 بين المغرب و إسرائيل و اخلق بعد انتفاضة الأقصى، ثم تونس في جانفي 1996 أسست مكتبي تنسيق مع إسرائيل و أمريكا ثم موريتانيا بعد مؤتمر برشلونة، هذا ما أسفر عنه أن ليبيا سفارة موريتانيا و سحب اعترافها بأنها دولة عربية و توالت النزاعات بين الدولتين رغم المساعي لإعادة العلاقات لان موريتانيا تورطت أكثر عندما قام وزير الخارجية بزيارة تل أبيب في أكتوبر 1998 و ذلك تحديا لقرار جامعة الدول العربية بوقف التطبيع مع إسرائيل نظرا لتدهور الأحوال الأمنية في فلسطين نتيجة فشل مسار السلام في الشرق الأوسط و اعتباره حبر على ورق .

[1] زايد عبد الله مصباح، **المرجع السابق**، ص 37.

و الأدهى و الأمر إن موريتانيا قد دافعت على إسرائيل في الاجتماعات العربية أرجعها بعض الخبراء أن العلاقات الموريتانية الإسرائيلية تعدت من الدبلوماسية إلى العلاقات العسكرية من خلال تجارب إسرائيل النووية في الصحراء الموريتانية إضافة إلى المغرب الذي وطد العلاقات مع إسرائيل لأنه يراهن أن الضغط الإسرائيلي على الإدارة الأمريكية سيجد حلا لقضية الصحراء الغربية أجلا أم أجلا هذا ما خلف توترا كبيرا ضمن العلاقات المغاربية .[1]

كخلاصة للقول تم سرد جملة المعوقات التي تسببت في تعثر مسار الاتحاد المغاربي ويمكن اجمال تلك المعوقات في الداخلية و تتمثل في المعوقات السياسية من خلال عدم اشراك المجتمع المدني و اختلاف الرؤى الوحدوية بسبب عدة نزاعات مزمنة واخرى قانونية تنصب على طبيعة المعاهدة وتحيين النصوص القانونية وثالثة اقتصادية من مالية وتجارة بينية بين دول الاتحاد اضافة الى التحديات العلمية كما تم سرد المعوقات الخارجية تتمثل في وقوع الدول المغاربية شبام الشراكة الغير متكافئة سواء عبر مشروع الشراكة الاورومتوسطية او الشراكة المغاربية الامريكية اللذان استنزفا ثروات الدول المغاربية اضافة الى انعكاسات مسار السلام العربي الاسرائيلي الذي اثر سلبا على فعالية الاتحاد المغاربي.

[1] عن جريدة الخبر في عددها 5018، ليوم 12 ماي 2007، نقلا عن صحيفة "معاريف " الإسرائيلية **إن المغرب سيقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل مقابل دعمه في الصحراء الغربية.**

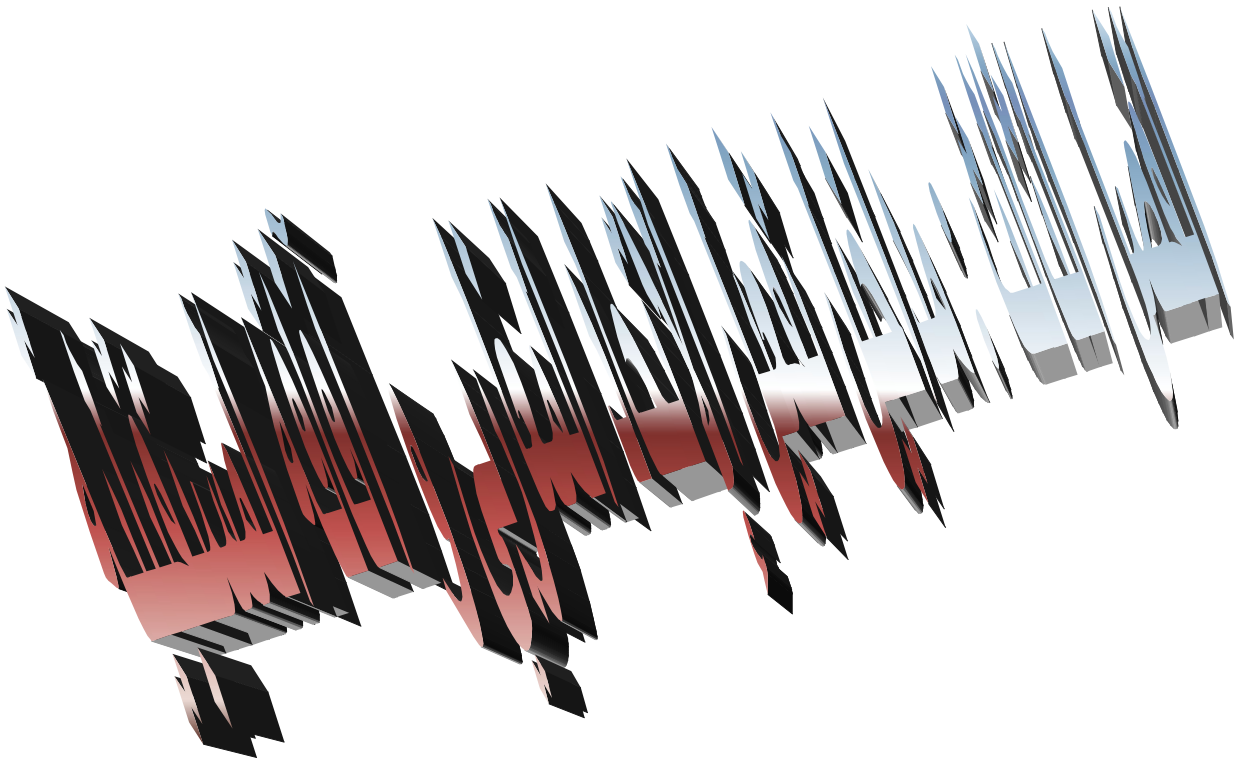

في هذا الفصل تطرقنا الى مداخل تفعيل العملية التكاملية المغاربية ، اولا الى المدخل السياسي، ثم الاقتصادي، ثم القانوني ، و تناولنا كذلك رؤية استشراقية للاتحاد المغاربي ، و كذا تم التعرف على سيناريو الجمود و المزيد من التجزئة، ثم تفعيل الاتحاد المغاربي من خلال استراتيجيات بديلة، و اخيرا سيناريو حل الاقتصاد المغاربي و استبداله بتوجهات اخرى .

- الفصل الثالث : مداخل تفعيل الاتحاد المغاربي و آفاقه المستقبلية .

من خلال الحصيلة السياسية و الاقتصادية المزيلة لاتحاد المغرب العربي يتجلى بوضوح المأزق الذي يتخبط فيه فواقع بهذا الشكل يدفع إلى التأمل و البحث عن سبل و آليات أخرى كفيلة بتفعيله تحقيقا للأهداف و الطموحات التي تسعى الشعوب المغاربية لبلوغها من تنمية و رفاهية خاصة و أن الظرف الدولي و ما يحمله من صعوبات و تحديات يدفع باتجاه التكامل .

- المبحث الأول : مداخل تفعيل العملية التكاملية المغاربية.

من خلال المداخل الثلاثة الرئيسية التالية يتم تسليط الضوء على الآليات الواجب إتباعها حتى يخرج الاتحاد من وضع الجمود الذي يعيشه منذ 1995 إلى مرحلة الحركية و الديناميكية .

- **المطلب الأول : المدخل السياسي** : سبقت الإشارة إلى أن التكامل الاقتصادي مهما كانت درجة نمو عملية ذات طابع سياسي. فبدون قرار سياسي من الوحدات السياسية الراغبة في التكامل لا يمكن أن تكون هناك عملية تكاملية و عليه فان هذه العملية تتأثر بطريقة أو بأخرى بالجانب السياسي سلبا أو إيجابا، و يبقى المدخل السياسي أهم مدخل لتفعيل الاتحاد المغاربي و هذا من خلال النقاط التالية :[1]

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 387.

1-1- تسوية قضية الصحراء الغربية .

بما لا يدع مجالا للشك أن هذه القضية وقفت حجر عترة في طريق بناء المغرب العربي، فمنذ 1975 و إلى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب العربي من المضي قدما نحو التكامل بفعل هذه القضية. و هكذا يتضح انه بدون تسوية عادلة لهذه القضية لا يمكن لدول المغرب العربي أن تصل إلى التكامل المأمول باعتبار ما كانت عاملا لتغذية سياسة المحاور في المنطقة سابقا، و الآن عاملا للتوتر الحاصل في العلاقات بين اكبر قوتين رئيسيتين في المنطقة و هما الجزائر و المغرب .

2-1- ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني و المغاربي :

من خلال تحليل معاهدة مراكش المنشئة لاتحاد المغرب العربي تبين و أن هذه الأخيرة لا تؤسس لاتحاد فيدرالي أو كونفدرالي و إنما مجرد تجمع بين عدد من الدولتجمعها روابط الدين و التاريخ و الحضارة لمواجهة الأخطار التي تهددها داخليا و خارجيا .

- إن فكرة الدولة القطرية لم يعد لها ما يبررها على الأقل في المجال الاقتصادي مقارنة بفترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي، فكان من غير الممكن التوجه لشعوبها و المطالبة بالاندماج أو الذوبان في الأخر و بالتالي التضحية بآمالها.[1]
- اليوم يبدو أن ذلك المبرر لم يعد له مكانان فحتى و أن لم تكن هذه الدول قد حققت أمالها فان الوضع الدولي يفرض عليها التكتل مع دول أخرى لمواجهة التحديات حتى و أن تطلب منها ذلك تقديم تنازلات خدمة للمصلحة العامة، و بالتالي تجاوز فكرة الوطني و المغاربي، فان تحديات العصر و رهانات المستقبل تفرض التخلي عن الحسابات الوطنية الضيقة لصالح رؤية مستقبلية تسعى لتحقيق اندماج جهوي يحمي مصالح المجموعة .

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 388.

1-3- تجنب فكرة الدولة القائد :

سبقت الإشارة إلى انه من بين شروط العملية التكاملية (التكامل السياسي) فوجود الدولة القائد التي تمتلك من المعوقات ما يجعلها قادرة على جمع حولها عدد من الدول بحيث تذوب هذه الأخيرة فيها و هذا ما كشفت عنه التجارب التكاملية.

فلم يعد لأية تجربة تعاون أن تعتمد على هذا النوع من السلوك بل أصبح من الضروري خلق علاقات متكافئة بين الأقطار في علاقاتها المشتركة. لان هناك حقيقة لا مناص منها و هي أن التكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح باستمرار التعاون و تنميته على قاعدة المصلحة العامة.[1]

1-4- توحيد الرؤى الوحدوية :

اذا كان هناك إجماع بين دول المغرب العربي على أن التكتل هو المخرج الوحيد لها من المأزق الذي تتخبط فيه فان البناء الوحدوي يشوبه الغموض، و اذا كانت دول المغرب العربي الثلاث متفقة على أن البناء الوحدوي يبدأ بالمجالات الاقتصادية، فان ليبيا كانت و لازالت تنادي بفكرة **الاتحاد السياسي** الذي برز منذ 1970. حين انسحبت من اللجنة الاستشارية الدائمة المغرب العربي لعدم قناعتها بمشاريع التعاون المشترك و اتجهت نحو المشرف عليها تجد ضالتها هناك. و تأكد ذلك التوجه من خلال المحاولات الوحدوية المتعددة و المجهضة في مجملها مع عدد من الدول (**مصر، السودان، تونس، المغرب)** لاشتراكهم في نفس الرؤية.

1-5- الاستفادة من التوجه الدولي الداعم للاندماج المغاربي :

بعدما كانت القوى العظمى في السابق تعارض فطرة التجمعات الإقليمية، فان الوضع مع أواخر القرن العشرين لم يعد كذلك.

إذ أن هذه الدول تسعى لكسب مناطق اقتصادية جديدة أصبحت تبحث عن أسواق كبيرة لترويج تجارتها و هذه الأسواق لا تتحقق إلا بتكتل عدد من الدول .

---

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 389.

اذا فالفرصة أمام دول المغرب العربي متاحة أكثر من أي وقت مضى، فالاتجاه الأوروبي أعطى لها الفرصة أكثر من مرة خاصة مع مشروع الشراكة الاورو متوسطية.

-غير أنها لم تكن معه في الموعد إذ أنها فرصة مناسبة لوقوفها و تفاوتها ككتلة واحدة متكاملة .

1-6- إشراك المجتمع المدني في العملية التكاملية :

رغم تأكيد الخطاب السياسي في المغرب العربي على أن بناء مغرب عربي موحد هو مطلب جماهيري، إلا أن المنطلقات المعتمدة في بناءه كانت دائما منطلقات فوقية .

و نظرا للدور الهام الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في ربط التواصل بين المجتمعات و كذلك مساهمته في التنمية، فالأمر يتطلب اذا إعطاءه دور مهم في البناء المغاربي حتى لا يبقى بناء فوقيا.

و هذا الإجراء يتطلب البحث الجاد لإيجاد السبل و الآليات لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في بناء اتحاد المغرب العربي، و يتحقق ذلك عن طريق :

- العمل على تفعيل ما هو موجود من مؤسسات كافية للمجتمع المدني ذات طابع مغاربي و إعطاءها الحيوية اللازمة .

- منح مؤسسات المجتمع المدني مساحة واسعة من الحرية للتحرك و المبادرة على المستوى المغاربي لخلق التواصل المطلوب بين مواطني المغرب العربي .

- و في هذا السياق أكد مجلس الرئاسة في دورته السادسة تونس 2-043 1994، على أهمية المنظمات المغاربية غير الحكومية و مساهمتها المرتقبة في تحقيق أهداف الاتحاد و تكييف مساره مع الواقع القاعدي اليومي، و على هذا الأساس سعت الأمانة العامة إلى ربط الصلة مع عدد من هذه الجمعيات و حصرها و تصنيفها و إعداد مقاييس موحدة لاعتبار أنشطتها ذات بعد مغاربي.

إلى غاية 1999 توصلت الأمانة العامة إلى حصر 82 منظمة مغاربية غير حكومية **(28 جمعية، 41 اتحاد، 13 رابطة مهنية)**. و هي تشكل نواة أولية لدليل جامع يصدد الانجاز قبل الأمانة العامة.

1-7- إقامة مراكز دراسات استشراقية :

من خلال دراسة و تحليل برنامج عمل الاتحاد الذي تبنته قمة الاتحاد " **قمة مراكش**" تبين و انه بالتقريب نفس برنامج عمل اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، و اشرنا إلى أن قصر المدة الممنوحة للجان الفرعية لإعداد البرنامج ربما هو الذي جعلها تعيد ما تم اعتماده من قبل .

انطلاقا من تجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى أصبح من الأهمية إقامة مراكز دراسات مستقبلية مغاربية لتقييم الواقع و استشراف المستقبل في واقعه المحلي و الإقليمي و الدولي بناء على المستجدات وتقديم البدائل لصانعي القرار في المنطقة، إذ انه و في ظل تسارع الأحداث و تشابك العلاقات الدولية أصبح من الصعب اختيار المنهج السليم دون الاستعانة بالدراسات المتخصصة و المعمقة للواقع في كل جوانبه قصد التوصل إلى الطريق الأمثل لإقامة التعاون المغاربي.

من كل ما سبق يتبين لا يمكن التكلم عن مغرب عربي موحد من خلال الأهمية التي يكتسيها المدخل السياسي، لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا المدخل يعتبر المنطلق لأي عملية تكاملية لكنه غير كاف فلابد من مداخل أخرى قانونية و اقتصادية للدفع بالاتحاد إلى الأمام.[1]

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 393.

- المطلب الثاني : المدخل الاقتصادي .

1-1- اعادة النظر في المقاربة المتبعة :

من بين الآليات الواجب إتباعها لإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي هو ضرورة التخلي عن المقاربة المتبعة لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة و تبني المقاربة الهيكلية التي تؤدي إلى إدماج الاقتصاديات الوطنية عن طريق خلق مشاريع اقتصادية مشتركة **(تجربة المشاريع المشتركة الجز ائرية – التونسية أحسن مثال).**[1]

1-2- إقامة المصرف المغاربي :

للاستثمار و التجارة الخارجية ليشرع في عمله و ذلك لما له من أهمية لتنمية التجارة البينية المغاربية و كذلك لقدرته على تحفيز الاقتصاديات المغاربية وجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد أن اتفق وزراء الاقتصاد و المالية للاتحاد في **مارس 2002.**

على إحياء مشروعه و حددوا رأس ماله ب 500 مليون دولار كما أن وجود هذا المصرف سيساهم مستقبلا في إيجاد عملة موحدة تساعد بدورها على تطوير المبادلات المغاربية البينية .

1-3- تأسيس منتدى رجال الأعمال :

العمل على تنظيم منتدى مغاربي لرجال الأعمال و المستثمرين بشكل دوري بهدف تنشيط الآليات المتوفرة بقصد تبادل الخبرات و التجارب مع تفعيل ما هو موجود من غرف التجارة المشتركة و جمعيات

---

[1] عبد الحميد إبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت، مؤسسة دراسات الوحدة العربية، 1996،ص360.

رجال الأعمال المغاربة، و هي هذا السياق تندرج مبادرة أرباب العمل المغاربية لتأسيس الاتحاد المغاربي لأرباب العمل بالرباط بتاريخ **2007/02/17**.

و قد أشار رئيس كونفدرالية أرباب العمل الجزائريين إلى ضرورة إعطاء دفع قوي لهذا الاتحاد ليعمل على تفعيل المبادلات التجارية بين دول اتحاد المغرب العربي و يكون بمثابة قناة رئيسية لتحسين صادرات دول الاتحاد نحو الخارج، و أبدت أن هدف هذه التنظيمات الاقتصادية المغاربية هو تشكيل قوة اقتصادية وتجارية بالمنطقة من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي .

1-4- حركية رؤوس الأموال : من خلال :

تشجيع حركة رؤوس الأموال و تنقل الأشخاص بين الأقطار و ذلك تماشيا و أهداف المعاهدة من جهة و تطبيقا لاتفاقية تشجيع الاستثمار و ترقيته .[1]

1-5- دعم شبكة المواصلات :

تعمل على تطوير شبكة المواصلات أكثر بين الدول و الإسراع في انجاز الطريق السيار و كذا شبكة السكة الحديدية بين تونس و طرابلس لما لها من أهمية في نقل السلع، و قد سبقت الإشارة إلى الدور الذي لعبته في تنمية و تطوير التكامل بين الدول.[2]

---

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 405.

[2] صبيحة بخوش، **المرجع نفسه**، ص 405.

1-6- تعزيز التعاون الثنائي :

من خلال التعرض لوضع التجارة البينية اتضح جيدا و أن المبادلات تحكمها الاتفاقيات الثنائية في هذه الدول، و عليه استحالة- حاليا- تطوير الاتحاد فالأفضل هو تعميق التعاون الثنائي كوسيلة لتعزيز التكامل المغاربي .

1-7- إنشاء مركز توثيق :

ضرورة إنشاء هيئة تسند لها مهمة جمع و تدوين النصوص القانونية و الإجرائية المتعلقة بالاستثمار في دول اتحاد المغرب العربي و العمل على تحسينها مع توحيد التشريعات المتعلقة بالصادرات .[1]

- المطلب الثالث : المدخل القانوني :

و نقصد بذلك اعادة النظر في النصوص القانونية المنشئة للاتحاد و إعطاءها دفعا جديدا يجعلها تتماشى و المستجدات الجديدة على الساحة الإقليمية و الدولية، و عليه تكون التعديلات و الإصلاحات على النحو التالي :

- البحث في النصوص المعدلة مستقبلا على أن تنفذ القرارات المتخذة بمجلس الرئاسة فور التصويت عليها، من دون الرجوع إلى التشريعات الداخلية، و ذلك لأن مجلس الرئاسة ممثل للدول الأعضاء، يعتبر الهيئة العليا و التي يمكن أن تكون قراراتها ملزمة التنفيذ ما لم تتعارض مع القوانين الداخلية للدول الأعضاء

و من هنا وجب تكييف القوانين الداخلية للدول الأعضاء بما يكفل الاستفادة القصوى من القرارات المصرية و الداعمة للتوجه الوحدوي المغاربي.[2]

---

[1] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 393.

[2] هشام صاغور، **المرجع السابق**، ص 191.

– توسيع صلاحيات مجلس وزراء الخارجية لدول المغرب العربي حيث انه نتيجة لتمتعه بصلاحيات معتبرة، بالنظر في كل المشاريع التي تعدها بقية الهيئات و الأجهزة الاتحادية و إبداء الرأي فيها اذا كانت قابلة للعرض على مجلس الرئاسة لتتحول إلى اتفاقيات و قرارات، تجنبا لتعطيل المشاريع الاتحادية، فيمكن تفويض جزء من صلاحيات مجلس رئاسة الخارجية .

– إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات : كثيرا ما يعيق مبدأ الإجماع العمل الجماعي، و إن كان البعض يفضل العمل به لأنه يعكس إلى حد ما تمسك الدول بسيادتها و لابد من الأخذ بمبدأ الأغلبية لإعطاء دفعة قوية و سريعة للاتحاد لمواكبة المتغيرات الدولية.[1]

– ضرورة استكمال البناء المؤسساتي للاتحاد : يتوفر اتحاد المغرب العربي على مجموعة من الهيئات الاتحادية البعض منها نصت عليها المعاهدة ذاتها و البعض الأخر جاء وفق اتفاقيات معتمدة من طرف مجلس الرئاسة كالجامعة المغاربية و الأكاديمية و المصرف المغاربي.

– إقامة برلمان مغاربي : لاتحاد المغرب العربي مجلس شورى يتكون من 30 عضو من كل دولة يتم اختيارهم من مجالسها التشريعية و هذا عن طريق الانتخاب صلاحيات لا تتعدى الاستشارة و هذا يجعله مجرد هيئة من هيئات الاتحاد لا تلعب دورها مثل " البرلمان الأوروبي " و بالتالي لا تسهم في رسم المسيرة التكاملية .[2]

– إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية : و هذا يتطلب نقل الأمانة العامة من مجرد جهاز إداري يقوم بأعمال السكرتارية إلى جهاز قوي قادر على بناء نظام جهوي فوق وطني يربط أقطار المغرب العربي بروابط حيوية تفرض على كل منها الالتزام بالقرارات المشتركة من خلال تزويد الأمين العام بالصلاحيات اللازمة لمخاطبة أعضاء الاتحاد. بحكم مسايرته للعمل الاتحادي اقتراح مشروع هيكلة الأمانة العامة تراعي فيها الانعكاسات المالية و تشمل الإدارات التالية :[3]

---

[1] هشام صاغور، **المرجع السابق**، ص 192.

[2] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص 403.

[3] هشام صاغور، **المرجع نفسه**، ص 192.

- ديوان الأمين العام.

- إدارة الشؤون السياسية و الإعلام .

- إدارة الاقتصاد و المالية .

- إدارة الأمن الغذائي .

- إدارة البنية الأساسية .

- المبحث الثاني : رؤية استشراقية للاتحاد المغاربي .

إن المستقبلية Futurology حسب كل من Fbeichtheim, Russel, Daniel bell هي ميدان من كل ميادين المعرفة و هي مجموعة من النتائج في العديد من التخصصات لأنها تدرس التاريخ من جانب، و الاستعانة بأدوات البحث العلمي مثل الفرضيات و الاحتمالات المستخدمة في الرياضيات، و هي علم الحاضر و ليس تخيل المستقبل لأن التركيز على المستقبلية بتفسير واقع المشكلة الاجتماعية و لحيد المشكل و الصعوبات التي توجهها هذه التشكيلة تؤدي إلى اختيار البدائل و الحلول [1]و ينقسم الاستشراف إلى :

1- **الاستشراف الاستراتيجي** : الذي يهدف إلى الاستطلاع من اجل تحديد الرهانات المستقبلية، التخطيط لوضع استراتيجيات العمل، و يندرج الاستشراف الاستراتيجي ضمن ما يعرف بالاستشراف التسبيقي Praspective appliqué و هو يعبر عن الإدراك بالمستقبل، و يأخذ هذا النوع المعايير الكمية و الكيفية في آن واحد.

(1) Fabric roubelat, Méthodologie prospective et recherché en mangement stratégique, in www.essaca.assco.fr.p3

2- **الاستشراف الإقليمي** : و هذا الذي يهمنا و قد برز هذا النوع من الاستشراف مع بروز و تطور التكتلات الإقليمية و تعدد إشكالها و أهدافها من تجمع اقتصادي أو دفاعي، و عرف هذا النوع خاصة في فترة السبعينيات مع نهاية الحرب الباردة و هو يهتم بترصد التطورات سواء الداخلية أو الخارجية التي تواجه هذا التنظيم الإقليمي خاصة بعد بروز الاتحاد الأوربي، و من بين التقنيات المستخدمة في الدراسات المستقبلية، هناك تقنية السيناريو الذي يصف الأحداث التي يمكن حدوثها في المستقبل، و هو أداة تخطيط عقلانية لا تخدم التفكير العاطفي.

و تعتبر هذه التقنية بمثابة تقدير للنظام الجديد في الواقع عن طريق تحديد المتغيرات الرئيسية من جهة و تحديد الرهانات الإستراتيجية من جهة أخرى[1]، و على ضوء ما سبق يمكن دراسة مستقبل الاتحاد المغاربي في ثلاث سيناريوهات هي :

1- سيناريو بقاء الوضع كما هو عليه و مزيد من التجزئة، وقد أطلق عليه هربرت كاهن Buiness As usual حيث يتم التأكد في هذه الحالة على أن المستقبل يعتبر امتداد للحاضر و أن الأمور ستبقى كما هي عليه مستقبلا و ربما للأسوء.

2- سيناريو تفعيل الاتحاد المغاربي من خلال استراتيجيات بديلة لأن أنصار هذا السيناريو يؤكدون على أن سمة التغيير و الديناميكية ليست حكرا على الماضي و الحاضر بل تمتد لتشمل المستقبل أيضا .

(1) Monique CMM'ndre, **enser la formation de demain, prospective et Scinarios pour la formation ouverte, Montpellier** : Centre d études et de recherche sur l information et la communication, 2002, p 3.

3- سيناريو استبدال المشروع المغاربي بالقاري على اعتبار أن الأول لم يقدم أي تطور ما يوجب على دول الاتحاد أن تتجاوب مع المنظومة القارية لأن هناك جبل واضح لإقامة مشاريع وتكتلات قارية على حساب التكامل المغاربي.

- المطلب الأول : سيناريو الجمود و المزيد من التجزئة .

يمكن أن تتمحور الدراسة من خلال مبدأين هما مدى فعالية المؤسسات الاندماجية للمغرب العربي ومدى تحسين مردودها، و لدراسة التجربة التكاملية و مدى بناء المغرب العربي ككتلة واحدة، كانت الآراء متباينة من خلال مؤيد و معارض و ذلك على حساب معطيات الماضي و أحداث راهنة تشير إلى القضايا المزمنة التي لم تشفع لها حتى الظروف الدولية.

و يتجلى ذلك من خلال الانتقادات اللاذعة لتصريح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في 21 ماي 2005 الموجه للرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز المبين للمواقف الرسمية فيما تخص قضية الصحراء الغربية قوبلت باستنكار الدبلوماسية المغربية حيث تأسفت المملكة المغربية من مواقف الجزائر و عبر البيان عن استغرابه لهذه المواقف قبل ايام من قمة الاتحاد المغاربي، و بعد سنوات عديدة من النزاع المغاربي الجزائري حول المسألة الصحراوية تطالب المغرب بمخطط بيكار الذي تمكن تجاوزه بالرغم من الضغوط التي فرضتها الامم المتحدة التي طالبت بفض النزاع و تحقيق تسوية نهائية .[1]

و تم اعلان الامانة العامة للاتصال الخارجي و التعاون الدولي في 24/ ماي/ 2005 في تأجيل القمة المغاربية السابقة، بعد قرار العاهل المغربي المتضمن مقاطعة القمة على خلفية توتر العلاقات الجزائرية

---

[1] ع. فيصل، **بعث رسالة رئيس الجمهورية الى الرئيس الصحراوي: الخارجية المغربية تنتقد تصريحات بوتفليقة**، جريدة الخبر، العدد 4401، الاثنين 23 ماي 2005 ، ص 3.

المغاربية، هذا ما عبر عنه الكثير من الخبراء التطور الجديد دخول الاتحاد المغاربي في دوامة الجمود لهياكله و المزيد من التفرقة.

و يمكن القول بأن المغرب لن تكون مستعدة للتنازل عن جزء هام من سيادتها لصالح مؤسسات الاتحاد الاندماجية مما يضفي النظرة القطرية مسيطرة على إدراك صناع القرار فيها .

– الجمهورية الجزائرية : ما لم يضمن لها الريادة أو الدور المحوري على المستوى الجهوي.

– الجماهيرية الليبية : ما لم يمكنها عن فك الحصار عنها وفك العزلة عنها .

– المملكة المغربية : ما لم تسوي قضية الصحراء الغربية في إطار السيادة .

– الجمهورية التونسية و الموريتانية : ما لم يساعدها هذا المسار على تنمية قدرتها الداخلية و توسيع مشاريعها التنموية .

و ينعكس ذلك على الأداء المباشر لمؤسسات الاتحاد المغاربي بالسلب على اعتبار بقاء الوضع كما هو عليه ووضع حواجز بين دول الاتحاد ندرجها فيما يلي :

1– لن تخرج المؤسسات الاندماجية في الاتحاد من طابعها الرسمي بحيث لن يتم الاعتماد على الانتخابات المباشرة لتعيين ممثلي شعوب المغرب العربي فيها .

2– لن يتم التنازل عن صيغة الإجماع بمؤتمرات القمة .

4– لن يخضع توزيع الحصص بمجلس الشورى لتوزيع السكان و سيبقى خاضعا لمنطق تساوي الأعضاء .

4- لن يتعدى مجلس الشورى دوره التمثيلي الجامد و لن يرقى إلى التشريع على غرار البرلمان الأوربي .

5- لن تكون الأمانة العامة سوى غرفة لتسجيل و إبلاغ في غياب أي نقود أو سلطة فعلية .

6- لن تكون هناك هيئات أمنية و دبلوماسية تهتم بالسياسة الخارجية.

و عليه فان فشل التجربة التكاملية في المغرب العربي، انطلاقا من أقطار منطقة المغرب العربي تعرف أزمات سياسية و اقتصادية و اجتماعية، و يذهب هذا الأمر إلى ا نهاته الأقطار ستشهد مزيدا من التعقيد على اعتبار الأزمة المتعددة الأوجه التي تعيشها، هذا ما سيؤدي إلى تغليب العمل التنموي القطري على حساب العمل التنموي المغاربي المشترك .[1]

و كذلك فإن الأزمات التي تعاني منها أقطار المغرب العربي ولدت انفصام ما بين النظم السياسية والشعوب المغاربية خاصة منها الجزائر و المغرب، لذلك تبقى المرحلة التي مرت بها تجربة الاتحاد المغاربي لا تعكس تماما تطلعات الشعوب في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

[1] عبد الوهاب بن خليف، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة و طرحات الشارع**، الجزائر، دار الطليعة، 2010، ص 137.

فرغم التجانس الجغرافي و الثقافي و الاقتصادي بين دول الاتحاد، يكمن المشكل الرئيسي الذي لا يزال يؤثر على مستقبل المغرب العربي هو غياب الشرعية الدستورية الشعبية إضافة إلى اكبر هاجس لهذه الأزمة المغاربية و هو قضية الصحراء الغربية التي اعتبرت بؤرة توتر و حجرة عثرة أمام أي مشروع مغاربي على اعتبار فاعلية الجزائر و المغرب في الاتحاد إضافة إلى اتساع الهوة بين السلطة الحاكمة و الشعوب المغاربية على اعتبار أزمة الثقة المتبادلة و يبدو أن انعدام الشرعية منتشر في كافة أقطار المغرب، هذا ما خلق ما عرف بالربيع العربي في جل دول الاتحاد على غرار تونس و ليبيا و ضغط هذه الثورات على باقي دول الاتحاد، لان جل النظم التي تحكم الوطن العربي، لا تستقي شرعيتها من الديمقراطية الليبرالية المماثلة لما كنا قد شهدناه عقب الاستقلال، لا زعامات تاريخية أو مبادئ ثورية فقد عمدت جل النظم العربية للاستحواذ باللعبة السياسية للتحكم في دواليب الحكم و استعملت جل الأساليب، نذكر منها الابتزاز، القمع، شراء الذمم، و ينطق هذا على الأنظمة المغاربية [1]و نظرا لما مر به الاتحاد المغاربي من أزمات و التي سبق الإشارة لها و هي أزمة لوكربي، و ما نجم عن أزمة الخليج 1991 و أثارها و اختلاف أراء المغاربة عنها، فهذا سيؤدي إلى تداعيات كثيرة أثرت سلبا على المدى الطويل في حدة و تفاقم و الابتعاد عن ما يسمى بالاتحاد المغاربي .

- **المطلب الثاني : سيناريو تفعيل الاتحاد من خلال استراتيجيات بديلة :**

إن الضرورة الملحة لاعتماداستراتيجيات بديلة لتفعيل الاتحاد وفق التحو لات الدولية المتسارعة، و احتواء المشكلات المزمنة على مستوى دول الاتحاد المغاربي التي أخفقت فيها كل سبل تحقيق التكامل و عجزت السياسات التي سعت إلى تحقيق استقلال اقتصادي.

[1] سعد الدين إبراهيم، **مرجع سابق** ، ص 323.

و تعمد هذه الاستراتيجيات إلى اتحاد التكامل المغاربي كهدف رئيسي و إطار مؤسسي لها.

إن الإطار العام لتفعيل الاتحاد المغاربي من خلال برامج جديدة هو زيادة قدرة الدول المغاربية على تغطية الاحتياجات الأساسية للسكان من خلال ضمان الأمن الاقتصادي في كل المجالات و تجاوز المفهوم البسيط للاكتفاء الذاتي دون مراعاة القدرة الشرائية للمواطن و تدهورها على المستوى الوطني، لأن المفهوم الصحيح للاكتفاء الذاتي يتحقق من خلال الأمن الاقتصادي القطري و الجماعي لدول الاتحاد المغاربي، لأنه يراعي ارتفاع القدرة الشرائية في إطار تطور الاقتصاد و البنية الاجتماعية داخل مجتمعاتها، كما يراعي هذا المفهوم أهمية الاستفادة من الميزة النسبية في مجال التخصص على المستوى المغاربي أو الدولي لتحسين نوعية السلع و الخدمات مما يؤدي إلى توفير العائدات اللازمة لتغطية قيمة الاحتياجات المستوردة المكملة للإنتاج المحلي اللازم لتحقيق الاكتفاء الذاتي .[1]

و تهدف هذه الاستراتيجيات البديلة في إطار جهود التكامل إلى الاستغلال الرشيد للإمكانيات المتاحة و الموارد الكامنة على المستوى المغاربي للحد نهائي من التبعية للعالم الخارجي، و يتطلب هنا الحجم الكمي و النوعي من السلع و الخدمات اعادة النظر في السياسات الاقتصادية الحالية لاستغلال الموارد في دول الاتحاد المغاربي حسبما تقتضيه ضرورة توفير المتطلبات الأساسية لحفظ الحياة الفردية و الجماعية و القضاء على تدني مستوى معيشة المواطن المغربي و تزايد دائرة الفقر و التهميش، التي أصبحت المنطقة في ظل استمرار السياسات الحالية تهدد المجتمعات بمختلف الآفات على غرار المرض و الفقر و توطن الانحرافات، و نبرز أهم البرامج التي تجب تجسيدها على ارض الواقع ضمن منظومة إجرائية منسجمة بصورة تدريجية نذكر منها :

[1] ابراهيم سعد الدين و اخرون، **التنمية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 98.

1- اعادة بناء الاقتصاديات القطرية المغاربية على أسس تجسيد التكامل و الاندماج التدريجي لأنشطتها و فروعها و قطاعاتها و منظومتها المؤسسية و هذا من خلال :

أ-التصفية المستمرة لأنظمة التخلف و التبعية .

ب- إصلاح الاختلافات و تثمين المنجزات القطرية المتحققة .

ج- استعادة التوازنات الاقتصادية على المستوى الاتحادي .

2- تعزيز الاستقلال الاقتصادي و الاعتماد على الإمكانيات الذاتية ضمن المستويات التالية :

أ-مستوى الرؤى و التصورات .

ب- مستوى المناهج و السياسات و الإجراءات .

ج- مستوى نمط الاستهلاك و محتوى النمو و مضمون التنمية .

د- مستوى السيادة على الموارد و الثروات .

3- رفع مستوى المشاركة الإنسانية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية في عملية التنمية و المسار التكاملي، و إقامة نظم سياسية ملائمة للتنمية التكاملية الشاملة .[1]

[1] صالحي صالح، **الاتحاد المغاربي : الإمكانيات المتاحة و الاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوربية-** ،(د.م.ن)، دار الهدى، 2005م، ص 315.

و كضرورة حتمية يجب أن ينطلق هذا السيناريو من أقطار المغرب التي تزخر بموارد طبيعية، وبشرية في إطار المعطيات الحالية و الداخلية و الخارجية، و يرتكز هذا أن النتائج المترتبة عن التطورات الراهنة تكون عاملا حاسما بالنسبة للنظم المغاربية من اجل تجسيد و إنجاح التجربة الوحدوية، و هذا بعد مجموعة من التغيرات، كمطالبة الشعوب بالتغيير و تحسين الأوضاع الداخلية الاقتصادية و الاجتماعية و لا يتحقق ذلك إلا بواسطة الاستقلال السياسي، و الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، و المتغيرات الداخلية و الخارجية دور فعال في التأثير على التجربة التكاملية في المغرب العربي و ذلك من خلال تفاعلهم مع بعضهم البعض و عدم ريادة إحداهن على الأخرى .[1]

و لتحقيق تعاون ايجابي و شراكة متساوية بين دول الاتحاد يتوجب عليها اعادة تفعيل و تحريك الاتحاد، و تجاوز فترة الجمود التي دخل فيها الاتحاد منذ 1997 و هي الفترة التي عرف فيها العمل المغاربي حالة من التراجع و السلبية، رغم أن بعض المشاريع و الانجازات التي تمت في إطار المغرب العربي منسجمة و كان تطويرها يمكن أن يؤدي إلى حالة أفضل مما أسفر عنه فشل الاتحاد المغاربي .

و بالحديث أيضا عن الأنظمة السياسية، فان انفتاح الأنظمة السياسية هو مسألة في غاية الأهمية لنجاح أي تجربة تكاملية في العالم، لأن أي تجربة تكاملية في العالم إلا واجهتها العديد من العقبات، و لكن تجاوز هذه المشاكل يتم عبر النقد البناء الذي يوصل إلى الحلول المناسبة و كذا الوصول إلى الأهداف المتفق عليها، مما يعزز قدراتها التنافسية و موقعها التكتيكي أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها.

[1] عبد الوهاب بن خليف، **المرجع نفسه**، ص ص 143، 144.

كما أن للبرامج ذات التوجه الثقافي و المدني دور هام في تفعيل الاتحاد باعتبارها بديل للعامل السياسي و تم اختيارها بناء على مجموعة من الاعتبارات أولها التسليم بأن أي تجربة تكاملية تعتمد على دور الجماهير و استثمارهم و كذا تعمل على خلق شعور بالانتماء إلى مصير واحد.

كذلك و لتفعيل الاتحاد من جديد لابد من اعادة بناء وعي وحدوي و ثقافة موحدة بين الشعوب المغاربية باعتبارها دول إسلامية عربية تشترك في خلفية تاريخية، و حتى أنها تتعرض إلى نفس التحديات المعاصرة.[1]

لذا فإن تبادل البعثات الثقافية التي ترسخ المبادئ العلمية و الأحلاف الثقافية، و التطلع إلى اتحاد مغاربي عربي إسلامي مثقف و علمي ما يرفع مكانته و يعزز وحدته، تكون هي الأخرى مناسبة لتوطيد العلاقات في اتحاد المغرب عامة، و على هذا تبقى أقطار المغرب العربي أمام رهان المخرج بين إستراتيجية التكيف أي قبول كل ما هو خارجي و محاولة تجسيده في واقعنا العربي سواء من داخل القارة الإفريقية أو خارجها، و استرايجية عدم الرضوخ التي ترفض التحولات التي يفرضها العالم و تطالب بالمحافظة على البيئة الداخلية لأن كل ما هو خارجي سيغير بالتأكيد المكتسبات الثقافية و الاجتماعية لمجتمعات الاتحاد .

[1] زكريا مقيدش، **اتجاهات النخبة المثقفة الجامعية في الجزائر نحو الاتحاد المغاربي و سبل تفعيله**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 112.

- **المطلب الثالث : سيناريو حل الاتحاد المغاربي و استبداله بتوجهات أخرى :**

أن الوضع الذي آلت له دول الاتحاد المغاربي لا يطمئن بتعاون أو طموحات بمواجهة التبعية الأجنبية التي أصبحت تشكل هاجسا على تنمية و تطوير اقتصاديات الدول المغاربية، ذلك أن هناك تحرك فردي من اجل جلب اكبر مساعدات من أوربا أو غيرها خلف ذلك سيطرة على سياسات جل الدول المغاربية، و على هامش بناء صرح مغاربي فإن سلوكاتها تبقى بعيدة عن التوجه نحو التكامل المغاربي كقوة إقليمية في المنطقة، و أصبح الميل لإقامة مشاريع و تكتلات سواء قارية أو غير ذلك على حساب المشروع المغاربي، على غرار تجمع دول الساحل و الصحراء في النصف الثاني من التسعينيات من 6 دول إلى 22 دولة في الوقت الحالي، و منها بعض دول المغرب العربي و هي تونس و المغرب و ليبيا، و هذه الأخيرة كانت هي المؤسس و المهندس لهذه المشروع إضافة إلى التجمع و مصالح القوى الكبرى و على رأسها الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية، و التحديات التي تواجه الاتحاد المغاربي في المرحلة الراهنة، قد تؤدي إلى حل الاتحاد و تفككه، و أولها مشكلة التنمية التي تعتبر من اخطر التحديات الداخلية، و نتوقف عند بعض الإحصائيات الجديدة في الحياة اليومية للمغرب العربي و نذكر منها الانفجار الديمغرافي الهائل الذي يجعل من المستحيل أن تؤمن الدول المغاربية العيش الكريم لهذا الكم الهائل من السكان مقارنة بمحدودية الموارد المتاحة لديها، و كذا التحدي الثقافي، التحديات الخارجية التي تتعرض لها دول الاتحاد ينجم عنها تحديات جدية أمام سيرورة بناء المغرب العربي.[1]

[1] خير الدين حسيب، مرجع سابق ، ص 56.

و كفرد من المغرب العربي الكبير فرأيي أن توحد الدول المغاربية في إطار تفعيلها من جديد خاصة من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي قد تتحقق جل الأزمات و المشاكل العالقة إلا أن الواقع يفرض نفسه في ظل النزاع ما بين المغرب و الجزائر الذي تفاقم يوما بعد يوم فان هذا التكامل المغاربي فاشل و يؤول إلى التفكك لا محالة إن استمر الوضع كما عليه و تحتم على الدول الأعضاء اتخاذ منحى أخر بما تخدم مصالحها .

في المحصلة النهائية نعتبر ان مراحل اي تكامل اقليمي تعتمد على صيرورة سياسية و اقتصادية وثقافية و اجتماعية ذات نفس طويل المدى لان حل النزاعات يقوم على مبدا التنسيق و عدم تضارب المصالح و التكامل بالنسبة للدول المغاربية حتمية لابد منها في السياق الدولي الجديد لانه يضعها محل تجاذب بين التكتلات الضخمة على غرار الاتحاد الاوربي في الشمال و التكتل الافريقي في الجنوب و عليه تم عرض دراسة استشرافية من خلال ثلاث سيناريوهات كمستقبل للاتحاد الاول يتضمن الجمود و بقاء الوضع على حاله و الثاني تفعيل الاتحاد من خلال استراتيجيات بديلة و فصل ذلك من منطلق اليات تفعيل الاتحاد و سيناريو اخير يتجلى في حل الاتحاد الانضمام الى توجهات اخرى وابز مثال تجمع الساحل والصحراء على حساب التكتل البيني المغربي.

خاتمـــــــــــة :

و مما سبق يمكن أن نستخلص أن بغض النظر عن خلفيات و دوافع هذا التكتل و ما للظروف العامة الداخلية و الإقليمية التي عرفتها دول المغرب العربي في أواخر الثمانينات إلى بروز الكثير من المستجدات على الساحة الدولية إلى أن خلقت هاجس التكتل لدى قادة المغرب العربي و هذا ما أدى الى ظهور اتحاد المغرب العربي كتكتل إقليمي سنة 1989. فهو مشروعا سياسيا و اقتصاديا جد طموح سعت إلى تحقيقه إلا انه يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات و التي من أهمها ما يلي :

– فبعد محاولات متعددة للعمل المشترك تميزت في مجملها بالإخفاق توصلت من خلالها دول المغرب العربي إلى إقامة اتحاد المغرب العربي كتكتل إقليمي يسعى إلى تحقيق رفاهية شعوبه.

– خلافا للتجارب السابقة، فان تجربة اتحاد المغرب العربي تنظمها الكثير من النصوص و الاتفاقيات خاصة معاهدة " مراكش " المنشئة له حيث رسمت أهدافا طموحة جدا في المجالين السياسي

و الاقتصادي.

– كذلك أن تجربة اتحاد المغرب العربي أثبتت محدوديتها بسبب تباين التصورات بين الدول الأعضاء و لم يتم التوصل إلى إقامة منطقة التبادل الحر .

– إن استمرار النزاع في الصحراء الغربية لن يسمح بأي حال من الأحوال بقيام مغرب عربي نوحد

و متكامل، و أن أية محاولة جادة لإنجاح عملية التكامل تمر حتما عبر التسوية النهائية للصراع في الصحراء الغربية.

– إن أي تكتل مغاربي لا يمكن أن ينجح دون تعاون حقيقي بين الجزائر و المغرب باعتبارهما الركيزة الأساسية في هذا التكتل .

– إن تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي يتطلب اعتماد المقاربة الهيكلية التي تقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية و إقامة المشاريع المشتركة، و ليس فقط على آلية السوق التي تؤدي إلى تحرير المبادلات التجارية بين الدول.

–إن لتحقيق أي تكامل ناجح بين عدد من الدول لابد من توفر التوافق في المصالح ووحدة الهدف.

– كلما أدركت دول الاتحاد الدور المنوط بها على الساحة الإقليمية كلما ساهم ذلك في الاقتراب نحو التكامل المغاربي .

– رغم توفر منطقة المغرب العربي على كل مقومات التكامل إلا أن العوائق السياسية حالت دون ذلك.

– ضرورة تجاوز فكرة الجدل الوطني و المغاربي من اجل تحقيق اندماج و تكتل مغاربي موحد.

– لابد من استكمال البناء المؤسساتي لتكوين اتحاد قوي قادرا على تنشيط عملية التكمل المغاربي خاصة الاقتصادي .

– و إلى حين يبقى الاتحاد يراوح مكانه و يبقى الجمود سمته الأساسية، و عليه فان أي دراسة استشراقية للاتحاد لابد من أن تأخذ في الحسبان الاحتمالين التاليين :

– الأول : استمرار الوضع الحالي ما دامت الحجج المقدمة من طرف بعض الأعضاء لتجميد عمل الاتحاد مازالت قائمة، فبعدما كانت جل الدراسات تركز على مزايا التكامل الاقتصادي، أصبحت تركز على ما يسمى **بكلفة اللامغرب** في مجال المبادلات التجارية و الاستثمار الداخلي و الخارجي.

– الثاني : تفويض العوائق و الصعوبات و الدخول في منهجية جديدة، و ذلك بتفعيل العديد من الاتفاقيات من اجل الإسراع في إقامة منطقة مغاربية للتبادل الحر و بالتالي تحريك العمل التكاملي المغاربي.

– إن وضع الجمود الذي يعرفه اتحاد المغرب العربي بسبب تلك العراقيل التي تواجهه يدفع به إلى البحث عن السبل و الآليات الكفيلة لتفعيله بإيجاد رؤية واحدة و إستراتيجية شاملة تكون محصلتها النهائية الاندماج الكامل لهذه المجموعات ووضع الأسس العملية للتعاون بينهما من اجل نجاح هذا التكتل .

– إن مستقبل التكامل المغاربي موهون بتحسين الأداء الفعال للنخب الحاكمة و تدعيم دورها من اجل تفعيل المسار التكاملي المغاربي لدول المغرب العربي .

الملامح

الملحق رقم 01 خارطة بلدان الاتحاد المغاربي

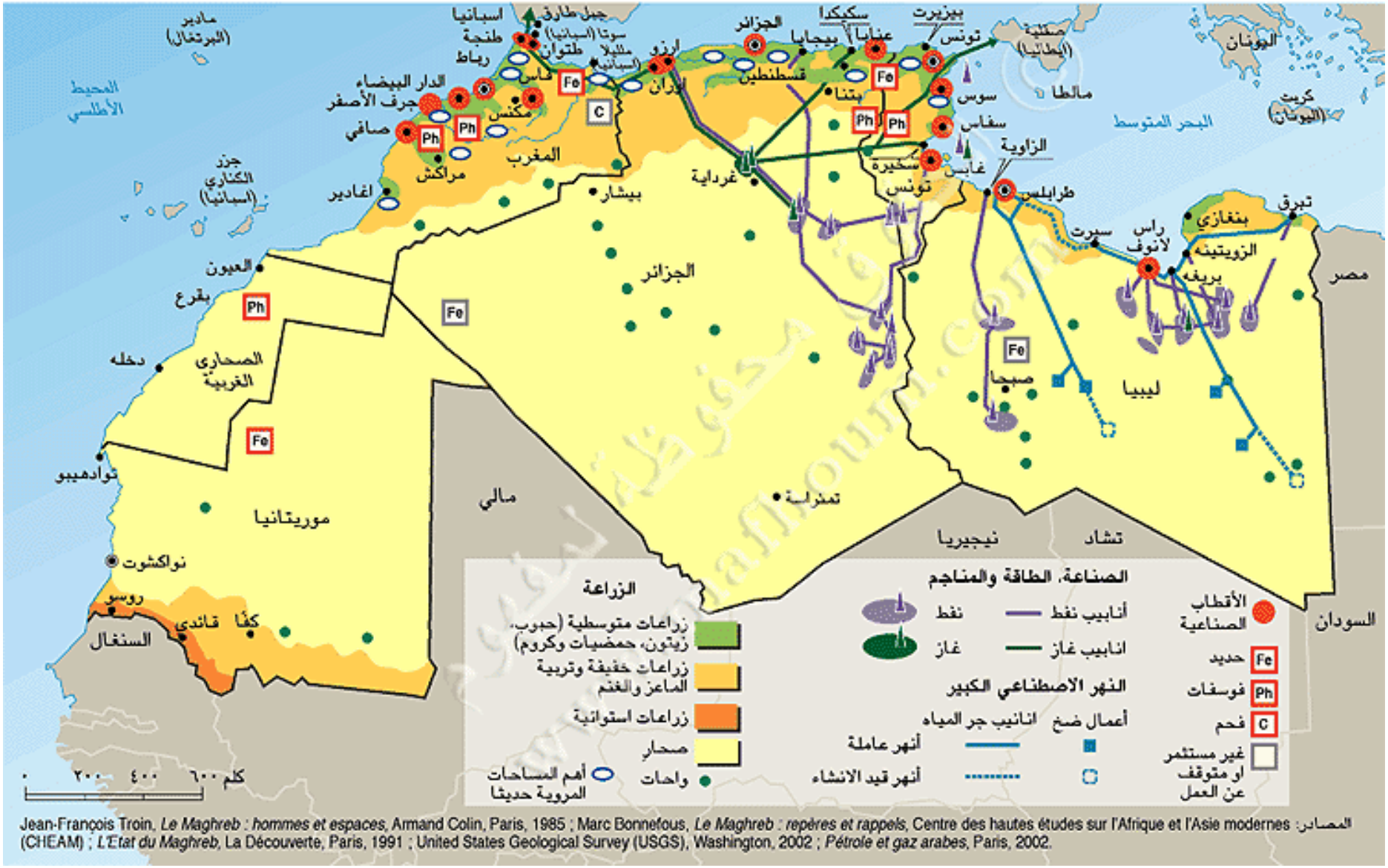

المصادر: Jean-François Troin, *Le Maghreb : hommes et espaces*, Armand Colin, Paris, 1985 ; Marc Bonnefous, *Le Maghreb : repères et rappels*, Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (CHEAM) ; *L'Etat du Maghreb*, La Découverte, Paris, 1991 ; United States Geological Survey (USGS), Washington, 2002 ; *Pétrole et gaz arabes*, Paris, 2002.

الملحق رقم (01)

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية،

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية، إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الإشتراك في التاريخ و الدين واللغة،

واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الإندماج من آثار لإتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والإستقرار في العالم،

وا ٍدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الإقتصادية والإجتماعية،

وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وافريقية.

اتفقوا على مايلي:

المادة الأولى:

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية :يهدف الإتحاد إلى:

– تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

– تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

– المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

– نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

– العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة :تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

–في الميدان الدولي :تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاءوا ٍقامة تعاون ديبلوماسي وثيق بينما يقوم على أساس الحوار.

–في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من دول الأعضاء.

–في الميدان الإقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية.

والإجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركةوا ٍعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

–في الميدان الثقافي :إقامة تعاون يرمي الى تنمية التعليم على اختلاف مستوياتهوا ٍلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحاء.

وصيانة الهوية القومية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

-يكون للإتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

-تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر (1) بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

-يعقد مجلس رئاسة الإتحاد دوراته العامة كل ستة أشهر (2) وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة:

-لمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

-للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

-يكون للإتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة ولجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

-تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الإتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الإتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

-يكون للإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشرة:

-يكون للإتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء، وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

المادة الحادية عشرة (جديدة) :

-يكون للإتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها كما يعين أمينا عاما لها.

المادة الثانية عشرة:

- يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء من كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

- فقرة جديدة :يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة، يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

- يعقد مجلس الشورى دورة عادية u1603 كل سنة، كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد وتحقيق أهدافه.

- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على المجلس للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة:

– تكون لإتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ستة سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

– تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

– كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الإستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

– تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

– يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة:

– كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

– تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

– كما تتعهد بالإمتناع عن الإنضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الإستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

– للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

– للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

– يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة:

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

–وتتعهد الدول الأعضاء بإتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة u1605مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب 1409 هـ الموافق ل 17 فبراير 1989م.

عن الجمهورية التونسية :زين العابدين بن علي

عن المملكة المغربية : الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العضوة : معمر القذافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية : معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

الملحق رقم (03)

الجدول رقم 01 : التجارة البينية لدول المغرب العربي لعام 1992م .

الوحدة : مليون دولار

البلد	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	مجموع الصادرات إلى UMA	الصادرات الإجمالية	% الصادرات إلى UMA
تونس	/	98	278	45,8	0,2	422,1	4182	%10,09
الجزائر	89	/	36	32	18	175	10909	%1,60
ليبيا	47	15	/	36	/	98	9740	%1,00
المغرب	67,6	53,9	126	/	2,5	250,1	5749	%4,35
موريتانيا	/	0,02	/	0,36	/	0,38	507	%0,07
مجموع الصادرات إلى UMA	203,7	166,62	440	114,26	20,7	945,58	31087	%3,04
الصادرات الإجمالية	679,2	8283,1	5218,7	8440,5	581	/	/	/
% الصادرات إلى UMA	%3	%2	%8,4	%1,3	%3,5	/	/	%3

المصدر : خوني رابح، حساني رقية، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكتل الاقتصادي. في : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية.(د.م.ن):دار الهدى، 2005، ص 419.

الجدول رقم 02 علاقات الانفراج و التوتر بين دول اتحاد المغرب العربي خلال السنوات 1990-2000م

البلدان	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
ليبيا (1) **(2)**	//	10 10	10 10	10 20	10 20
تونس	10 10	//	10 10	10 10	10 10
الجزائر	10 10	10 10	//	10 20	10 10
المغرب	10 20	10 10	10 20	//	10 20
موريتانيا	10 20	10 10	10 10	10 20	//

المصدر : مجلة المستقبل العربي. الأجزاء المتعلقة بالعلاقات العربية – العربية .

الأعداد من عام 1990 ⟵ 2000م.

*10 : تمثل علاقات التنسيق و التعاون أو الانفراج.

*20 : تمثل علاقات التوتر و الصراع .

*(1) : العلاقات السياسية خلال السنوات 1990 ⟵ 1994م.

*(2) : العلاقات السياسية خلال السنوات 1995 ⟵ 2000م.

جدول رقم 03 : هيكل الصادرات للدول المغاربية الثلاث للفترة من 1993-1998. الوحدة (%).

الدول	السنوات / هيكل الصادرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الجزائر	المحروقات .	95,2	96,1	94,9	93,5	96,3	96,4
	المنتجات الزراعية، الصيد و المياه و الطاقة .	0,7	1,0	0,9	0,6	0,2	0,3
	المعادن و الصناعة الحديدية و الميكانيكية .	1,0	0,9	1,4	1,3	1,1	0,9
	المنتجات النسيجية و الجلدية و الخشبية و البلاستيكية و التبغ ...الخ	2,9	1,7	2,6	4,4	2,2	2,1
تونس	النسيج و الألبسة و الجلود .	47,2	47,6	49,9	51,1	48,7	50,5
	المنتجات الطاقوية، المناجم، الفوسفات و مشتقاته .	21,6	19,2	18,5	22	19,9	17,2
	منتجات أخرى : كهربائية،حرفية ميكانيكية...الخ	19,5	20,2	21,6	19,4	20,3	22,7
المغرب	المنتجات المعدنية الخام و الفوسفات و الزنك و الأسمدة و حمض الفوسفات و المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي.	64,7	64,5	65,1	66,9	71,8	53,8
	المنتجات الغذائية، المشروبات،التبغ، المنتجات البحرية.	29,8	29,5	28,6	27,7	22,1	42,7
	الطاقة و مواد التشحيم Lubrifiant.	2,7	2,1	2,2	1,6	1,9	1,5
	المنتجات ذات المصدر النباتي و الحيواني .	2,8	3,9	4,1	3,8	4,2	20

المصدر :

Mohamed B Telemcani Sofiane Tahi, Nouvelles Dynamiques Territorials Les Et Integration Des Maghreb a Lunion Europeenne .In Literational Conference On Trade Currency Unions And Economic Integration,Canada : (S.M.E),2000,P 6.

الجدول رقم 04 : التدفق المالي بين المجموعة الأوروبية إلى الدول المغاربية (1978-1991م)

الوحدة : ملايين الإيكو

بيان	قروض البنك الأوروبي للإستثمارات AEI	صناديق الميزانية للمجموعة الأوروبية	المجموع
الجزائر: البروتوكول 01: (1978-1981)	70	44	114
البروتوكول 02: (1982-1986)	107	44	151
البروتوكول 03: (1987-1991)	183	56	239
المغرب : البروتوكول 01: (1978-1981)	56	74	130
البروتوكول 02: (1982-1986)	90	109	199
البروتوكول 03: (1987-1991)	151	173	324
تونس : البروتوكول 01: (1978-1981)	41	54	95
البروتوكول 02: (1982-1986)	78	61	139
البروتوكول 03: (1987-1991)	131	93	224
المجموع العام للمغرب الأوسط	907	708	1615

المصدر : Khader Bichara,Op.Cit.PP, 18-20

من خلال قراءة لأرقام الجدول يظهر أن المبلغ الإجمالي الممنوح لهذه الدول هو 1615 مليون ايكو، و الذي يبقى دون مستوى حاجات هذه الدول للتنمية الاقتصادية و لا تلبي طموحات هذه الدول و لا تحل مشاكلها .

الجدول رقم 05 : الأراضي الزراعية في منطقة المغرب العربي .

الدول	المساحة بالمليون هكتار	الأراضي الصالحة للزراعة بالمليون هكتار	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة إلى المجموع	الأراضي المروية كنسبة من الأراضي الصالحة للزراعة	نسبة الأراضي الرعوية من المجموع
الجزائر	238,2	07,5	% 03	%07	%02
المغرب	44,6	08,7	%19,4	%13	%17,8
تونس	15,5	03,0	%19,5	%7,5	%4,1
ليبيا	176	01,7	%01,0	%11	%0,4
موريتانيا	102.5	0,2	%0,2	%10	%4,8
المجموع	468,8	21,1	%4,5	%04	

المصدر : تقرير التنمية البشرية عام 1993،ص ص 182، 183.

يبين الجدول رقم 05الأراضي الزراعية المتاحة للإستغلال كنسبة مئوية إلى إجمالي مساحة الدول المغاربية، فرغم أنها لا تزيد عن 4,5% من المساحة الكلية إلا أنها مساحة معتبرة بالمقارنة مع مجموع السكان فهي تبلغ 21 مليون هكتار و تشكل 30 % من المساحة المزروعة في العالم العربي، هذا فضلا عن الأراضي القابلة للزراعة و الممكن إصلاحها سواء في المناطق الجافة أو المناطق الصحراوية و التي تجعل النسبة الممكنة أكبر من النسبة الفعلية الحالية .

الجدول رقم 06 : انتاج الثروة المعدنية و الطاقوية ل 2001م

الوحدة : مليون طن، الغاز مليار م^3

الدول / الإنتاج	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا	المجموع المغاربي
البترول	**65**	**0,02**	**3,5**	**67**	–	**135**
الغاز الطبيعي	**140**	**0,04**	**1,7**	**5,6**	–	**147**
الحديد	**1,5**	**0,006**	**0,18**	**1,5**	**11**	**14**
الفوسفات	**0,8**	**22**	**8**	–	–	**31**

المصدر : المرجع نفسه، ص 304.

الملحق رقم (03)

الجدول رقم 01 : التجارة البينية لدول المغرب العربي لعام 1992م .

الوحدة : مليون دولار

البلد	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	مجموع الصادرات إلى UMA	الصادرات الإجمالية	% الصادرات إلى UMA
تونس	/	98	278	45,8	0,2	422,1	4182	%10,09
الجزائر	89	/	36	32	18	175	10909	%1,60
ليبيا	47	15	/	36	/	98	9740	%1,00
المغرب	67,6	53,9	126	/	2,5	250,1	5749	%4,35
موريتانيا	/	0,02	/	0,36	/	0,38	507	%0,07
مجموع الصادرات إلى UMA	203,7	166,62	440	114,26	20,7	945,58	31087	%3,04
الصادرات الإجمالية	679,2	8283,1	5218,7	8440,5	581	/	/	/
% الصادرات إلى UMA	%3	%2	%8,4	%1,3	%3,5	/	/	%3

المصدر : خوني رابح، حساني رقية، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكتل الاقتصادي. في : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية.(د.م.ن):دار الهدى، 2005، ص 419.

قائمـــــــــة المراجـــــــــع :

المراجع العربية :

1- إبراهيم سعد الدين و آخرون، **التنمية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

2- أحمد دياب،**المغرب و الجزائر، تداعيات الطلاق حول الصحراء**، السياسة الدولية، العدد 159، جانفي 2055م.

3- أحمد صهابة، " **مشكلات الحدود في المغرب العربي**"، السياسة الدولية، العدد111، 1993م.

4- بوقارة حسين، **التكامل في العلاقات الدولية**، الجزائر، مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، 2008.

5- توفيق المدني، " **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل**"، دمشق، منشورات اركاد الكتاب العرب، 2006م.

6- جريدة العلم المغربية، **لسان حال حزب الاستقلال**، العدد 16182، 1994/8/18.

7- جمال عمورة، هلال رحمون، **المنطقة العربية و صراع المصالح الاقتصادية**، في : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوربية، د.م.ن، دار الهدى، 2005م.

8- حامد نور الدين، بن عيشي بشير، **مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة في : عاشور محمد (محرر): التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا الواقع و التحديات**، القاهرة، مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005م.

9- حروري سهام، " **الخلافات السياسية و أثارها على مسار التكامل المغاربي**"، الملتقى المغاربي الأول: مسار التكامل في منطقة المغرب العربي بين الاعتبارات القطرية و التحديات الخارجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر،2009م.

10-حسين بوقاره، **إشكاليات مسار التكامل المغاربي**، الجزائر، دار موته، 2010م.

11- ديدي ولد السالك، " **اتحاد المغرب العربي : أسباب التعثر و مداخل التفعيل** "، المستقبل العربي، العدد 312،فيفري 2005.

12 - رياض بوزرب، **النزاع في العلاقات الجزائرية – المغربية (1963-1988)**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008م.

13-زكريا مقيدش، **اتجاهات النخبة المثقفة الجامعية في الجزائر نحو الاتحاد المغاربي و سبل تفعيله**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012-2013.

14- سعيد اللاولدي، **أمريكا في مواجهة العالم:حرب باردة جديدة**، القاهرة: مصر الطباعة و النشر، 2003.

15- سماره فيصل، **البعد الانساني في الشراكة الاورو مغاربية**، من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 2015.

16-صالحي صالح، **الاتحاد المغاربي : الإمكانيات المتاحة و الاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوربية-** ،(د.م.ن)، دار الهدى، 2005م.

17- صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية**، 1989-2007،عمان، دار الحامد للنشر و التوزيع،2011م.

18- طاهر هارون، **عز الدين بن تركي، مبررات اتحاد المغرب العربي و تحديات العولمة**، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، باتنة، العدد السادس، 2002م.

19-ع. فيصل، **بعث رسالة رئيس الجمهورية إلى الرئيس الصحراوي: الخارجية المغربية تنتقد تصريحات بوتفليقة**، جريدة الخبر، العدد 4401، الاثنين 23 ماي 2005.

20-عبد الحميد إبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت، مؤسسة دراسات الوحدة العربية، 1996.

21-عبد الوهاب بن خليف، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة و طرحات الشارع**، الجزائر، دار الطليعة، 2010.

22- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت، دار أمواج للنشر و التوزيع، 2003.

23- عدي قصور،" **مشكلات التنمية و معوقات الاقتصاد العربي**"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1983م.

24- علي القز ويني، **التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة**، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004.

25- علي يحي، **الأمن العربي التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية**، باريس مركز الدراسات العربي الأوربي، 1996م.

26- عن جريدة الخبر في عددها 5018، ليوم 12 ماي 2007، نقلا عن صحيفة "معاريف " الإسرائيلية **إن المغرب سيقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل مقابل دعمه في الصحراء الغربية**.

27- فتح الله ولعو ، **اتحاد المغرب العربي إلى أين**، مجلة المستقبل العربي، عدد 162.

28- لعجال محمد لمين، " **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي و سبيل تجاوز ذلك** " **مجلة المفكر**"، العدد 05، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2010م.

29- محمد الأمين ولد احمد جدو ولدعم، **اثر التغيرات العالمية و الإقليمية على مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2000م.

30- محمد بيلي العليمي،"**الإقليمية المعيارية**"، العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية: www.siassa.org.eg

31- محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

32- ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، الرباط، دار الكتاب العربي، 1985.

33- هشام صاغور، **دور النخبة السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية-الواقع و الرهانات**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

34- ولد عمر إبراهيم، **إشكالية الوحدة المغاربية من خلال تجربة اتحاد المغرب العربي 1989، 1999**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص على الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2009م.

35- يخوش صبيحة، " **اتحاد المغرب العربي بين الدوافع و التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989، 2007**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007م.

36- يوسف حلياوي، " **مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية الخارجية و التكامل الاقتصادي العربي" المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 98، د.ت.ن، 1987.

- المراجع الأجنبية :

1- Nicolas barto,**"limerialisme Européen et le libre échange: les Accor de méditerranées"** site Internet: http//isometricpree.fr le: 20/06/2005.

2- Ahmed ben chaabane,**laffaire de Lockerbie et le droit international, mémoire de (DEA) en droit public**, faculté de droit et des science politique de Tunis,1995.

3- Azzouzkerdoun,**le partenariat politique etde**,Securite en méditerranée:

4-Fabric roubelat, Methodologie prospective et recherché en mangment stratigique, in www.essaca.assco.fr.

5-Monique CMM'ndre, **enser la formation de demain, prospective et Scinarios pour la formation ouverte, Montpellier** : Centre d études et de recherche sur l information et la communication, 2002.

6-Quel bilan in : Azouz kerdoun, Farouk nemouchi, euro-méditerranéen le processus de barcel one. Enquêtions, Alegria : dar el houda,2004.

فهرس الموضوعات :

الموضوع	الصفحة
شكر و عرفان	
- مقدمة.	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة.	
- **المبحث الأول** : المقاربات النظرية لمفهوم التكامل .	**2**
- **المطلب الأول** : مفهوم التكامل و مقوماته .	**7-2**
- **المطلب الثاني** : النظريات المفسرة للتكامل .	**14-7**
- **المطلب الثالث** : التكامل الإقليمي و مراحله .	**17-14**
- **المبحث الثاني** : تجربة التكامل الإقليمي المغاربي .	**18**
- **المطلب الأول:** الإطار الجغرافي و البعد التاريخي لمشروع التكامل المغاربي.	**20-18**
- **المطلب الثاني** : البناء المؤسساتي للاتحاد المغاربي.	**23-20**
- **المطلب الثالث** : دواعي تشكيل الاتحاد المغاربي .	**25-23**
الفصل الثاني: معوقات التكامل و العمل المغاربي المشترك .	
- **المبحث الأول** : المعوقات الداخلية .	**28**
- **المطلب الأول** : المعوقات السياسية .	**37-28**
- **المطلب الثاني** : المعوقات القانونية التنظيمية .	**39-37**
- **المطلب الثالث** : المعوقات الاقتصادية .	**43-39**
- **المبحث الثاني** : المعوقات الخارجية للتكامل المغاربي.	**43**
- **المطلب الأول** : لشراكة الأورو- متوسطية .	**48-43**
- **المطلب الثاني:** انعكاسات الشراكة الأمريكية-المغاربية على التكامل المغاربي.	**51-49**
- **المطلب الثالث** : انعكاسات المؤتمر الدولي للسلام (1991) على الاتحاد المغاربي .	**53-52**
الفصل الثالث: مداخل تفعيل الإتحاد المغاربي و آفاقه المستقبلية.	
- **المبحث الأول** : مدا خل تفعيل العملية التكاملية المغاربية .	**55**
- **المطلب الأول** : المدخل السياسي .	**59-55**
- **المطلب الثاني** : المدخل الاقتصادي .	**62-60**
- **المطلب الثالث** : المدخل القانوني .	**64-62**

- **المبحث الثاني :** رؤية استشراقية للإتحاد المغاربي .	**65**
- **المطلب الأول :** سيناريو الجمود و المزيد من التجزئة .	**70-67**
- **المطلب الثاني :** سيناريو تفعيل الاتحاد المغاربي من خلال استراتيجيات بديلة.	**74-70**
- **المطلب الثالث :** سيناريو حل الاقتصاد المغاربي و استبداله بتوجهات أخرى.	**76-75**
خاتمة.	
قائمة المراجع.	
ملاحق.	

ملخص الدراسة :

تعد تجربة التكامل المغاربي محدودة جدا فلم تتطور و تخطو مراحل التكامل و الأسس النظرية له، لتصل للاندماج و بقي هذا التكامل رهبن القوانين و اللوائح المنظمة إذ أنه لم يحقق ابسط صور التعاون، و التكامل الاقتصادي للمنطقة فعلى الرغم من أن التكامل المغاربي قام في بداياته على أساس وظيفي إقليمي من خلال بدا عملية التكامل انطلاقا من ميادين السياسية الدنيا على أمل الوصول به إلى أقصى درجاته، إلا أن دول المغرب العربي لم تنجح في اختيار القطاع المناسب للتكامل مثلما هو الحال في التجربة الأوروبية، و إنما اكتفت بالتكلم عن قطاعات اقتصادية و إنسانية شاملة دون تحديد قطاع حيوي قادر على إحداث عملية الانتشار للتجربة التكاملية، و التكامل الاقتصادي عن طريق المشاريع المشتركة يفرض الرؤية الموحدة للنخب السياسية الحاكمة في البلدان المغاربية و يعتبر الشرط الحاسم في مختلف التكتلات الإقليمية و إن اقتضى الأمر تقديم تنازلات من جميع الأطراف، إلى أن يتم حل نهائي للخلافات السياسية الظرفية المعرقلة لمسيرة التكامل المغاربي، و هذه العملية تستدعي مشروع قومي بأبعاده الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و العلمية بعيدا عن الخطب الأيديولوجية على اعتبارات الموقع الجغرافي و التاريخ المشترك و الحضارة العربية الإسلامية بعيدا عن الأطماع الخارجية، بما يكفل وزنا للإتحاد المغاربي في المحافل الدولية .

abstract

Maghreb integration experience is very limited as I evolve and step phases of integration and theoretical foundations for him to reach the merger and remained a hostage and has not achieved the simplest photo cooperation and economic integration of the region, although the Maghreb integration has its beginnings on the basis and the functionalist through regional integration process started from the fields of minimum policy hoping to maximum unless Arab Morocco States did not succeed in choosing the appropriate sector for integration, as is the case in the experiment Europe, but merely to talk about comprehensive humanitarian and economic sectors without specifying a dynamic sector capable of effecting the deployment of complementary experience

And economic integration through joint ventures to impose a unified vision of the ruling political elites in the Maghreb countries and the critical condition is hyped up regional blocs and the necessary concessions from all sides until the final resolution of the political differences of the Maghreb integration obtrusive situational and highlighted the issue of Western Sahara between Maghreb countries Morocco and Algeria poles, and this process requires the draft national economic, social and cultural dimensions and away from ideological speeches on scientific considerations of geography and history Arabic-Islamic civilization and joint away from foreign ambitions. Ensuring weight to elgharbi Union in international forums.